انصراف (كلّ) لغير الإحاطة في القرآن الكريم

الدكتور / إيهاب سعد شفطر

أستاذ اللغويات المساعد

كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ

ملخص البحث

يتوجه هذا البحث لدراسة دلالة (كل) على غير الإحاطة في القرآن، وقد انطلق البحث من فرضية توظيف (كل) للدلالة على الإحاطة في أصل استخدامها، مع إمكانية دلالتها على غير الإحاطة كذلك، وذلك في القرآن الكريم، وعليه اتجه البحث إلى الإحصاء والعدِّ لحصر مواضع ورود (كل) في القرآن الكريم، ثم تحديد ما يدل على غير الإحاطة من هذه المواضع. وقد استرشد البحث بمعطيات السياق في ضبط دلالة (كل) على غير الإحاطة؛ إذ يتحدد هذا لها بأمارات السياق اللغوي، وغير اللغوي، ولذا كان التعويل في توجيه دلالة (كل) إلى غير الإحاطة على السياق؛ لذا فإن البحث يستظل بمعطيات التحليل السياقي، ويستأنس بها، ويؤسِّس عليها. وقد تحدد عنوان البحث بـ (انصراف (كلّ) لغير الإحاطة في القرآن الكريم). وقد قسِّم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

الكلمات المفتاحية (الإحاطة– كل– العموم– الانصراف– العدول– لغة القرآن الكريم)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم. والصلاة والسلام على أفصح الفصحاء، وأبلغ البلغاء، سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد

فإن دلالة اللفظ تتحصل بالمقام الأول من السياق الذي يوظف فيه هذا اللفظ، فيُستدَل بقرائن السياق، ومحدداته، ودلائله على المعنى المقصود. وليست دلالة الألفاظ جامدة خاضعة لقالب واحد لا تفارقه، بل إنها قابلة لأداء وظائف عدة – غالبا–، يكون السياق كاشفا عنها، ومبيِّنا لها، ومحصِّنا للمقصود بها في الوقت ذاته، فتكتسب الألفاظ مرونة تجعلها قابلة لصور من التوظيف الدلالي المتعدد، المُحصَّن من سوء الفهم.

وتحصين المعاني بالقرائن والأمارات والمحددات هو الذي يرخِّص للفظ ما أن يُوَظَّف بغير معناه، أو بجزء من معناه، أو بأكثر من معناه، أو حتى بضد معناه، طالما تتكفل تلك القرائن بضمان صحة الفهم، والإبانة عن المراد به، وتوجيه المخاطَب إلى مراد المتكلم وما يعنيه منه. ومشهود في كلام الناس كثير من الخروج عن أصول معاني الكلمات في ضوء الاستناد إلى ما يصاحب الكلام من قرائن تتكفل بإيصال المعنى المراد إلى متلقيه كما قصده قائله.

ولذا فقد انطلق البحث من فرضية توظيف (كل) للدلالة على الإحاطة في أصل استخدامها، مع إمكانية دلالتها على غير الإحاطة كذلك، وذلك في القرآن الكريم، وعليه اتجه البحث إلى الإحصاء والعدِّ لحصر مواضع ورود (كل) في القرآن الكريم، ثم تحديد ما يدل على غير الإحاطة من هذه المواضع. وقد استرشد البحث بمعطيات السياق في ضبط دلالة (كل) على غير الإحاطة؛ إذ يتحدد هذا لها بأمارات السياق اللغوي، وغير اللغوي، ولذا كان التعويل في توجيه دلالة (كل) إلى غير الإحاطة على السياق؛ لذا فإن البحث يستظل بمعطيات التحليل السياقي، ويستأنس بها، ويؤسِّس عليها.

وتأسيسا على ما سبق حدد البحث هدفه بدراسة دلالة (كلّ) على غير الإحاطة في القرآن الكريم، وهو ليس المعنى الأصلي لها، فدلالتها الأصلية هي العموم، والاستغراق، والإحاطة[1] فمتى أضيفت إلى كلمة فقد أفادت إثبات حكمها إلى جميع أفراد هذه الكلمة أو أجزائها، وأن القصد منها هو الدلالة على عموم ما تشمله هذه الكلمة، لكنها – مع ذلك– قد

١- سيتضح هذا عند دراسة دلالتها ووظيفتها في التمهيد.

توظف للدلالة على الكثرة أو المبالغة – وليس الإحاطة– متى حددت القرائن المصاحبة لها ذلك المعنى، ولذا فإن توظيفها للدلالة على غير الإحاطة لابد أن يكون موجَّها بالقرائن، ومتوجَّها إليه بها، فتبقى هذه الدلالة لها رهينة القرائن، والدلائل، والأمارات.

والغالب في (كل) أنها في القرآن الكريم – واللغة إجمالا– دالة على الإحاطة، والاستغراق، فقد وردت في القرآن (٣٥٧) مرة تقريبا[٢]، منها (٣٤٠) مرة وقعت مؤسِّسة سابقة. مقطوعة عن الإضافة في (٤٩) مرة منها، ومضافة في (٢٩١) مرة، وجاءت في (١٧) مرة مؤكِّدة تابعة. وقد دلت على غير الإحاطة – وفق اجتهاد البحث وإحصائه– في (٦٣) مرة من مرات ورودها في القرآن تقريبا، منها (٥٩) مرة مضافة، و(مرتان) مقطوعة عن الإضافة، و(مرتان) مؤكِّدة.

ويُستدل من هذا الإحصاء على أن الغالب فيها، والأصل هو دلالتها على الإحاطة، وأنها لهذا المعنى أقرب، وبه ألصق وأعرف، إذ دلت عليه في (٢٩٦) مرة من جملة مرات ورودها في القرآن البالغة (٣٥٧) مرة – كما سبق ذكره– وكذلك يُستدل على أن استخدامها موطِّئة غالب عليها، سواء أقطعت عن الإضافة أم أضيفت. ويستدل منه كذلك على أن انصرافها إلى غير الإحاطة ورد في صورتي استخدامها تأسيسا وتأكيدا، وفي المؤكدِّة إضافة وقطعا عن الإضافة.

وقد تحدد عنوان البحث بـ (انصراف (كلّ) لغير الإحاطة في القرآن الكريم). قصدت بهذا العنوان إبانة أن دلالتها على غير الإحاطة ليس أصليا فيها، ولذا تم توظيف مصطلح (الانصراف) بمعنى ترك الأصل ومفارقته، وهو مصطلح مورود في ثنايا كتابات بعض علمائنا القدامى بهذا المعنى، كما في قول ابن جني (ت٣٩٢هـ): "ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبته ولم ينفه، وأن القول الآخر مطرح من رأيه. فإن تعارض القولان مرسلين غير مبان أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به، بحث عن تاريخهما، فعلم أن الثاني هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول، إذ لم يوجد في أحدهما ما يماز به عن صاحبه"[٣]. فقد استخدم مصطلح (الانصراف) قاصدا به ترك الرأي الأول والعدول عنه إلى غيره. وقد وظفَّه أسامة بن منقذ (ت٥١٨هـ) – بصورة أكثر ظهورا– في معنى الالتفات قائلا: "الالتفات هو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن

٢- وفقا لمعجم ألفاظ القرآن الكريم. ينظر: مجمع اللغة العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، ٩٧٨/٢-٩٨٠.
٣- ابن جني، الخصائص، ٢٠٦/١.

الإخبار إلى المخاطبة، ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر"[٤]. فمعنى الانصراف عنده الالتفات من معنى إلى آخر. وهو ما أردته نصا في دلالة (كل) على غير الإحاطة، فذلك انصراف لها عن دلالة الإحاطة. فلما كان الأصل في (كل) هو الدلالة على الإحاطة، فيكون في دلالتها على غير الإحاطة (انصراف) عن هذا المعنى ومفارقة له.

ثم قُسِّم البحث مستظلا بهذا العنوان إلى:

التمهيد: الذي انعقد للعناية بأمرين:

١- معنى (الإحاطة). بكونه مصطلح التأسيس لهذا البحث.

٢- دلالة (كل) ووظيفتها عند كل من: اللغويين، والأصوليين، والبلاغيين، والمفسرين.

ثم جاء تناول انصرافها إلى غير الإحاطة في القرآن الكريم في مبحثين وفق قرينة توجيه معناها إلى غير الإحاطة، كالتالي:

المبحث الأول: دلالة (كل) على غير الإحاطة بقرينة لفظية.

المبحث الثاني: دلالة (كل) على غير الإحاطة بقرينة معنوية.

وأُتْبِع ذلك بخاتمة تضمنت ثمرة التطواف، وما توصل إليه البحث من نتائج عامة، وأخيرا تأتي المصادر والمراجع التي اعتمد البحث على معينها.

وبعد، فهذا اجتهاد يحتمل الخطأ والصواب، فإن كان من توفيق فهذا من تمام المنَّة، وعظيم النعمة من الله تعالى، وإن كانت الأخرى فأسأل الله العفو، وحسبي أني اجتهدت قدر الطاقة. والله أسأل أن يجنبني الزلل، فمنه العون، وبه التوفيق، ولله الحمد رب العالمين.

التمهيد

١- معنى (الإحاطة):

تعنى الإحاطة في اللغة عموم الشيء، وبلوغ النهاية في أمر، والوصول للتمام فيه، "وكلُّ من أحرز شيئا كله، وبلغ علمه أقصاه فقد أحاط به، يقال: هذا أمر ما أحطت به علما"[٥]. فالإحاطة في العلم هي إدراكه من كل وجوهه وجوانبه، وفي كل شيء جمعه، وتمامه، قال الزبيدي (ت١٢٠٥هـ): "يقال: علمه علم إحاطة، إذا علمه من جميع وجوهه، ولم يفته منها شيء. "□ □ □ □ □" (سورة النمل: من الآية ٢٢). أحطت بما لم تحط

٤- أسامة بن منقذ، البديع في نقد الشعر، ١٥٢.

٥- الخليل بن أحمد، العين، مادة (ح و ط)، ٢٧٧/٣. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ط ح و)، ٢٨٠/٧.

به، أي علمته من جميع جهاته...وقوله عزَّ وجلِّ " ﮐ ﮑ ﮒ" (سورة هود: من الآية ٨٤). من قولهم: أحاط به الأمر، إذا أخذه من جميع جوانبه، فلم يكن منه مَخْلَص"[٦].

وهي في الاصطلاح للمعنى نفسه، قال الجرجاني (ت٨١٦هـ): "الإحاطة إدراك الشيء بكماله ظاهرا و باطنا"[٧]، فتطلق الإحاطة متى تحقق الشمول في شيء، والتمام فيه. وقد فصَّل الكفوي (ت١٠٩٤هـ) المعنى فيها بقوله: "الإحاطة: هي إدراك الشيء بكماله ظاهرا وباطنا، والاستدارة بالشيء من جميع جوانبه، قيل: الإحاطة بالشيء علما أن يعلم وجوده، وجنسه، وقدره، وصفته، وكيفيته، وغرضه المقصود به، وما يكون به منه، وعليه، وذلك لا يكون إلا الله تعالى، وقوله تعالى: " ﮞ ﮟ ﮠ" (سورةالبقرة: من الآية ٨١). أبلغ استعارة، فإن الإنسان إذا ارتكب ذنبا واستمر عليه استجره إلى معاودة ما هو أعظم منه، فلا يزال يرتقي حتى يطبع على قلبه، فلا يمكنه أن يخرج عن تعاطيه"[٨].

وقد وُظِّف معنى الإحاطة في القرآن الكريم بهذا المعنى، ومنه –غير ما ورد في ثنايا الأقوال السابقة– قوله تعالى: " ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ" (سورةالكهف: من الآية ٢٩). أي: "أحدق بهم وشملهم"[٩]. وقوله تعالى: "ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱﭲ "(سورة الإسراء: من الآية ٦٠). أي: "شملهم علمه من جميع جهاتهم"[١٠].

٢– دلالة (كل)، ووظيفتها:

تقرر – من خلال أقوال العلماء– أن (كل) تستخدم للدلالة على الإحاطة، والعموم، والاستغراق، فمتى سَبقت كلمة أو تبعتها أفادت عموم أفرادها، وهذا اتجاه غالب في أقوالهم جميعا، لا تختلف دلالتها على هذا المعنى سواء أكانت موطِّئة أم مؤكِّدة، فمتى دخلت (كل) على كلمة، فقد شملت أفراد ما يدخل تحتها جميعا إذا كانت ذات أفراد، وأجزاءها إذا كانت ذات أجزاء، "فإذا كان المبتدأ لفظة (كل) الدال على الإحاطة والشمول، وجب أن يكون الخبر المثبت حاصلا لكل فرد من أفراد (كل)، والخبر المنفي مثبتا عن كل فرد من أفراده، سواء أَضَفْت (كل) أم قطعتها عن الإضافة، فإن الإضافة فيها منوية وإن سقطت لفظا"[١١].

٦- الزبيدي، تاج العروس، مادة (ح و ط)، ٢٢٢/١٩.
٧- الجرجاني، التعريفات، ٢٥.
٨- الكفوي، الكليات، ٦٥.
٩- مجمع اللغة العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، ٣٢٩/١.
١٠- نفسه.
١١- ابن القيم، بدائع الفوائد، ٣٧٤/١.

فقد استقرت دلالة (كل) في الإحاطة والشمول. وسنتعرض لدلالتها عند كل من اللغويين، والأصوليين، والبلاغيين، والمفسرين.

دلالة(كل) عند اللغويين

تبين من أقوال اللغويين أن دلالة (كل) على الإحاطة ثابتة عندهم، فهي تجمع ما دخلت عليه، كما في قول سيبويه (ت١٨٠هـ): ""فقولك: مررت بهم كلهم، أي لم أدع منهم أحدا"[١٢]. ودلالتها على العموم تعني شمول ما تدخل عليه مجملا، كما يظهر في تعريف ابن فارس (ت٣٩٥هـ) للعام ممثلا بـ (كل) في قوله: "العام: الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئا، وذلك كقوله جل ثناؤه: " ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ" (سورة النور: من الآية ٤٥). وقال: " ﭫ ﭬ ﭭ " (سورة الأنعام: من الآية ١٠٢)"[١٣]. وفي تقدير النحاة أن (كل) هي أقوى ألفاظ التوكيد وأثبتها في بابها، لتنوع صور استخدامها، وتعددها[١٤]. فمتى وجدت لم تدع ما في حيزها خارج حكمها، وهذا ما دعاهم إلى إثبات حكم الإحاطة لها، إذ هي تحيط بما تدخل عليه وتشمله.

وهي تعبر عن هذه الدلالة مهما تغيرت صورة استخدامها، ومهما تغيرت صورة المضاف إليها إذا كانت مضافة، يقول ابن هشام (ت٧٦١هـ): "(كل) اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو: :"ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ"(سورة آل عمران: من الآية ١٨٥). والمعرَّف المجموع نحو: " ﯾ   " (سورة مريم). وأجزاء المفرد المعرَّف نحو: (كل زيد حسن)، فإذا قلت: (أكلت كل رغيف لزيد) كانت لعموم الأفراد، فإذا أضفت الرغيف إلى (زيد) صارت لعموم أجزاء فرد واحد"[١٥]. فهي للإحاطة في كل صور استخدامها.

وإذا كانت دلالة (كل) على الإحاطة ثابتة لها في صورتي استخدامها موطئة ومؤكدة، فإن استخدامها موطئة متقدمة سابقة لما تحيط به هو أصل فيها، بحيث إنها متى تقدمت أحاطت بما بعدها، لا تحتاج إلى غير ذلك لتعبر عن هذا المعنى، وإذا كانت تعبر عن هذا المعنى حال مجيئها تأكيدا، فإنها تفيده رفعا لتوهم غيره، بحيث إن العموم حاصل فيما تؤكده؛ ثم تأتي (كل) إثباتا وتأكيدا لمعنى العموم المراد والمتحصل في سابقها، "فإن قيل: ما

١٢- سيبويه، الكتاب، ٣٧٤/١. وينظر: ٢٣١/٤.

١٣- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ٣٤٤. استشهد ابن فارس بقوله تعالى: "الله خالق كل شيء" على أن (كل) تفيد العموم، وتشمل كل شيء. وسترد هذه الآية ضمن الآيات التي انصرفت فيها (كل) لغير الإحاطة في المبحث الثاني من هذا البحث.

١٤- ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ٤٠٢/١.

١٥- ابن هشام، مغني اللبيب، ٨٤/٣.

الفرق بينها إذا تقدمت أو كانت مؤكدة؟ نحو: كل الطلاب حضر، أو: حضر الطلاب كلهم. والجواب: هو أنها إذا تقدمت أفادت العموم ابتداءً، ولم تدع احتمالا لغير الإحاطة، وإذا تأخرت وكانت مؤكدة احتمل الكلام العموم وغيره، ثم جئت بما يرفع احتمال عدم العموم، ثم إنها مع التقدم يمكن التعبير بها للدلالة على الإحاطة والشمول بصورة أوسع مما تقع مؤكدة، فإنها إذا وقعت مؤكدة أفادت العموم في المعارف فقط، أما إذا تقدمت فإنها تفيد العموم في والنكرات والمعارف مفردا أو غيره مما لا يصح أن يقع مؤكدا"[١٦]. فثبت في (كل) الدلالة على الإحاطة مطلقا متى كانت مؤسسة سابقة، والإحاطة رفعا لتوهم إرادة غيرها إذا كانت مؤكدة تالية.

وحملا لـ (كل) على هذا المعنى وحرصا على اطراده فيها، فإن بعض اللغويين قد أوّل ما وقع منها في القرآن مما لا يُتصوَّر فيه إحاطة ولا استغراق. ففي قوله تعالى عن بلقيس: "پ پ پ پ" (سورة النمل:من الآية ٢٣). لم تقع (كل) للإحاطة – وسيرد الحديث عن ذلك تفصيلا–؛ إذ إن بلقيس – لا شك– لم تؤت كل شيء إطلاقا، غير أن ابن حني (ت٣٩٢هـ) ليثبت معنى الإحاطة في (كل) جعل في الآية محذوفا، يقول: "ومن التوكيد في المجاز قوله تعالى: "پ پ پ پ" (سورة النمل: من الآية ٢٣). ولم تؤت لِحْية ولا ذَكَرا، ووجه هذا عندي أن يكون مما حذفت صفته حتى كأنه قال: (وأوتيت من كل شيء تؤتاه المرأة الملكة)، ألا ترى أنها لو أوتيت لحية أو ذكرا لم تكن امرأة أصلا، ولما قيل فيها (أوتيت)، ولقيل: (أوتي)"[١٧]. فقد أثبت ابن جني محذوفا هو (تؤتاه الملكة) حتى تبقى (كل) على عمومها، وسنجد حين التعرض لهذه الآية أن القصد هو الدلالة على الكثرة والمبالغة فيها.

وذهب السهيلي (ت٥٨١هـ) – حملا لـ (كل) على معنى الإحاطة لا غير في قوله تعالى:" □□□ □ى" (سورة الأعراف: من الآية ٥٧). إلى أن (من) ليست للتبعيض، وإنما لبيان الجنس، يقول: "وأما قوله تعالى: □□□ □ى" فـ(من) هاهنا لبيان الجنس لا للتبعيض، والمجرور في موضع المفعول، لا في موضع الظرف، إنما يريد الثمرات بأنفسها لا أنه أخرج شيئا منها، وأدخل (من) لبيان الجنس، ولو قال: (لأخرجنا من الثمرات كلها)، لقيل: أي شيء أخرج منها؟ وذهب الوهم إلى أن المجرور في موضع ظرف، وأن مفعول (أخرجنا) فيما بعد، ولم يتوهم ذلك مع تقديم (كل) لعلم المخاطبين أن (كلا) إذا تقدمت

١٦- د.فاضل السامرائي، معاني النحو، ٤/ ١٤٣.
١٧- ابن جني، الخصائص، ٤٥٨/٢.

تقتضي الإحاطة بالجنس، وإن تأخرت وكانت توكيدا اقتضت الإحاطة بالمؤكَّد خاصة، جنسا شائعا كان، أم معهودا معروفا"[١٨].

وتأويل الجليلين – ابن جني والسهيلي– للآيتين السابقتين مدفوع في المقام الأول بإثبات معنى الإحاطة لـ (كل)، وهو ما يؤكد عقيدة اللغويين في تبني هذه الفكرة، ورسوخها في أذهانهم، ومعالجة النصوص على ضوئها، وفي حدودها. وبهذا يتحصل أن اللغويين متوافقون على معنى الإحاطة والشمول في (كل)، متمسكون بإثباته لها في كل شواهد استخدامها.

دلالة(كل) عند الأصوليين

أكثر ما يظهر إثبات دلالة (كل) على الإحاطة في دراسة الأصوليين لها، وتناولهم لوظيفتها في كتبهم ومباحث فنونهم، حيث إن تناولهم لها، ودراستهم إياها كان مبحثا أصيلا في كتبهم؛ لتعلُّقها في المقام الأول بموضوع العموم والخصوص الذي لا يخلو مُؤَلَّف أصولي من تناوله ودراسته. فهي عندهم تعني الإحاطة والاستغراق كذلك، مما يتحدد – إيجازا– في قول أبي الحسن البصري (ت٤٣٦هـ): "وقولنا (كل) يستغرق كل جنس يدخل عليه دون ما لا يدخل عليه"[١٩]. ويتكرر في أقوالهم الحكم على (كل) بأنها أول صيغ العموم وأقواها[٢٠].

ويستوي في هذه الدلالة – عندهم– (كل) المبتدأ بها، والتابعة لما قبلها، وهي – تبعا لهم كذلك– أظهر كلمة في كلام العرب دلالة على العموم، "فليس بعد (كل) في كلام العرب كلمة أعمّ منها، ولا فرق بين أن تقع مبتدأة بها أو تابعة. تقول: (كل امرأة أتزوجها فهي طالق)، و(جاء القوم كلهم). فيفيد أن المؤكَّد به عام، وهي تشمل العقلاء وغيرهم، والمذكر، والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع؛ فلذلك كانت أقوى صيغ العموم"[٢١]. والأصل فيها – كما عند اللغويين– أنها تستخدم موطئة، واستخدامها مؤكدة يكون لتأكيد العموم المراد فيما تدخل عليه، ونفي شبهة عدم الاستغراق فيه، "فإن في قول القائل: (الناس) يصلح للاستغراق ويصلح لما دونه، فإذا أكدَّه المتكلم، فقال: رأيت الناس كلهم، علمنا أنه استعمل قوله (الناس) في الاستغراق، وأنه أكد استعماله فيه بقوله (كلهم)"[٢٢].

١٨- السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ٢١٧.
١٩- البصري، المعتمد في أصول الفقه، ٢٠٤/١.
٢٠- ينظر على سبيل المثال: القرافي، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، ٣٥١/١.
٢١- الشوكاني : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ١/ ٥٢٨. وينظر: القرافي، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، ٣٥٦/١.
٢٢- البصري، المعتمد في أصول الفقه، ٢٤١/١.

ومن أمارات العموم فيها أنها تشمل كلَّ فرد فيما يضاف إليها على سبيل الانفراد والتوحد؛ إذ إنها متى أضيفت إلى كلمة شملت كلّ من فيها وكلّ ما فيها، "فمعناها الدلالة على كلّ فرد لا المجموع، فقولك: كل رجل معناه: كل فرد من الرجال. والتزامهم إفراد نعته وخبره وضميره مع مراعاة المعنى دليل على أن الحكم على كل فرد لا على المجموع"(٢٣). فهي تفيد إثبات الحكم لكل واحد مما أضيفت إليه، فمعنى الإحاطة فيها حاصل بثبوت المقصود لأفراد المضاف إليها جميعا تأسيسا على ثبوته لكل فرد منفردا، "فهي توجب الإحاطة على وجه الإفراد، قال تعالى: "" □ □ □ □ □ □ □ " (سورة القمر). ومعنى الإفراد أن كل واحد من المسميات التي توصل بها كلمة (كل) يصير مذكورا على سبيل الانفراد كأنه ليس معه غيره"(٢٤).

ولأن الحكم فيها على كلّ فرد مما يضاف إليها، فإنه يشمل مجموع أفراد هذا المضاف تبعا لذلك، ولذلك جاز في خبرها – إذا كانت موطئة– أن يكون مفردا مراعاة للفظها، ولمعنى الإفراد الثابت لكل فرد مما أضيفت إليه، وأن يكون جمعا مراعاة لمعنى العموم المتحصل منها، والثابت للمجموع تأسيسا على إثباته لكل فرد، "فمن خصائصها أنها للمذكر، وأن الخبر عنها مفرد، فتقول: كل رجل قائم، على الأفصح من الكلام، ويجوز: قائمون. قال تعالى: ""ي □ □ □ □ □ سورة مريم). وقال في الآية الأخرى: "ى ى ي" (سورة النمل: من الآية ٨٧). نظرا للمعنى وهو العموم لأنه جمع، والأول لمراعاة اللفظ وهو الأكثر"(٢٥). ويمكننا أن نلخص مذهب الأصوليين في (كل) من خلال قول السبكي (ت٧٥٦هـ): "مدلولها في الموضعين –الموطئة والمؤكدة– الإحاطة بكل فرد من الجزيئات أو الأجزاء"(٢٦).

دلالة(كل) عند البلاغيين

تدل (كل) كذلك عند البلاغيين على الشمول والإحاطة في صورتي استخدامها سواء أكانت تأكيدا أم تأسيسا، كما يقول القزويني (ت٧٣٩هـ): "فكلمة (كل) تارة تقع تأسيسا، وذلك إذا أفادت الشمول من أصله، حتى لولا مكانها لما عقل، وتارة تقع تأكيدا، وذلك إذا لم تفده من أصله، بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضي له مستعملا في غيره"(٢٧). فيثبت القزويني

٢٣- السبكي، أحكام كل وما عليه تدل، ٣٨.
٢٤- السرخسي، أصول السرخسي، ١٥٧/١.
٢٥- القرافي، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، ٣٥١/١.
٢٦- السبكي، أحكام كل وما عليه تدل، ٧٥.
٢٧- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ٤٥/٢.

دلالتها على الإحاطة إما إفادة أصلية بوجودها مؤسِّسة، وإما إفادة مانعة لإرادة غيره بوقوعها مؤكِّدة.

وتظهر إشارات في كتب البلاغيين توجه دلالة (كل) إلى الإحاطة كذلك، كما في قول ابن أبي الإصبع (ت٦٥٤هـ): "ومن غريب التنكيت قوله تعالى: "ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ" (سورة النور: من الآية ٤٥). فإنه يقال: لم اقتصر على ذكر الماء دون بقية العناصر التي يكون الله سبحانه المولدات الثلاث منها؟، فيقال: النكتة التي رجحت الاقتصار على الماء دون بقية العناصر قوله (كل دابة) بلفظ الاستغراق لكل ما دب، وليس في العناصر الأربعة ما يعم جميع المخلوقات إلا الماء، ليدخل الحيوان البحري فيها"[٢٨]. فأشار إلى دلالة (كل) على الاستغراق تضمينا.

وهي إشارة مماثلة لقول القزويني: "فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام: إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة، ونحوه علم الجنس كـ (أسامة). وإما فرد معين وهو العهد الخارجي، ونحوه العلم الخاص كـ (زيد). وإما فرد غير معين وهو العهد الذهني ونحوه النكرة كـ (رجل). وإما كل الأفراد وهو الاستغراق، ونحوه لفظ (كل) مضافًا إلى النكرة كقولنا: (كل رجل)"[٢٩]. حيث أشار إلى أن دلالة (كل) هي الاستغراق الذي يشمل كل الأفراد.

ويظهر مما سبق إجماع اللغويين والأصوليين والبلاغيين – تقريبا– على أن (كل) هي أول ألفاظ العموم وأظهرها وأقواها، وأن معناها هو الاستغراق والإحاطة لما دخلت عليه.

<u>دلالة(كل) عند المفسرين</u>

فإذا جئنا لأصحاب التفاسير وجدناهم يثبتون لـ (كل) معنى الاستغراق والإحاطة كذلك، جاء ذلك تصريحا وتضمينا في أقوالهم، يقول ابن عطية (ت ٥٤٢هـ): "الكل لفظ يدل على الإحاطة"[٣٠]. وهو ما يقرره الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ) في معنى (كل) كذلك بقوله: "(كلّ) اسم دالّ على الإحاطة والشمول"[٣١]. فأصل دلالتها هو الإحاطة والعموم.

٢٨- ابن أبي الإصبع، تحرير التحبير، ٥٠٠.
٢٩- الإيضاح في علوم البلاغة، ٢٧/٢.
٣٠- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٣٥٥/١.
٣١- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٤٢/٢.

لكنهم بجانب إثبات دلالتها تلك لا يستبعدون دلالتها على غيرها، كما يوضح الرازي (ت٦٠٦هـ) بقوله: "لفظ (الكل) وإن كان للعموم، لكنه يستعمل للخصوص عند القرينة، كما يقال: (دخلت السوق فاشتريت كل شيء)"[٣٢]. فقد أثبت دلالتها على العموم، لكنه قرر احتمال دلالتها على غيره بالقرينة. وهذا ملاقٍ لقول الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ): "(كل) من أسماء العموم...وقد يتخصص بالعقل أو العادة، كما تخصص في قوله تعالى عن ريح عاد: "گ گ ں" (سورة الأحقاف: من الآية ٢٥). أي الأشياء القابلة للتدمير، وهو هنا يعم الأمور ذوات التأثير"[٣٣]. فإذا كان أصل معنى (كل) هو الدلالة على الإحاطة، فليس هذا هو المعنى الوحيد لها، بل قد تعبر عن مخصوص إذا حكمت القرائن والعقل بذلك.

بل إن بعض المفسرين لم يكتف بمجرد إثبات هذا المعنى لـ (كل) بل قرر شهرته، ولكونه مشهورا فهو معلوم بالضرورة كقول الرازي: "من المعلوم بالضرورة أن الناس كثيرا ما يعبرون عن الأكثر بلفظ الكل والجميع على سبيل المبالغة"[٣٤]. وقرر ابن عاشور شيوع هذا الاستخدام في لغة العرب، وأن معنى الكثرة في (كل) لا يحتاج إلى قرينة لشهرته، قائلا: "وإطلاق لفظ (كل) على الكثرة شائع في كلام العرب قال امرؤ القيس[٣٥]:

فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل

وأصله مجاز لجعل الكثير من أفراد شيء مشابها لمجموع عموم أفراده، ثم كثر ذلك حتى ساوى الحقيقة فصار معنى من معاني (كل) لا يحتاج استعماله إلى قرينة ولا إلى اعتبار تشبيه العدد الكثير من أفراد الجنس بعموم جميع أفراده حتى إنه يرد فيما لا يتصور فيه عموم أفراد...وقال النابغة[٣٦]:

بها كل ذيَّال وخنساء ترعوي إلى كل رجَّاف من الرمل فارد

وتكرر هذا ثلاث مرات في قول عنترة[٣٧]:

جادت عليه كل بِكر حرَّة فتركن كل قرارة كالدرهم
سحا وتسكابا فكل عشية يجري إليها الماء لم يتصرّم"[٣٨].

٣٢- الرازي، مفاتيح الغيب، ٦٣/٢٢. وينظر: ٥٤٨/٢٤.
٣٣- التحرير والتنوير، ١٧٣/٢٧.
٣٤- الرازي، مفاتيح الغيب، ٥٧٦/٣.
٣٥- امرؤ القيس، الديوان،٥٠.
٣٦- النابغة الذبياني، الديوان، ٦٢.
٣٧- عنترة، الديوان، ١٥٧.
٣٨- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٣٥/٢-٣٦.

ولذلك فإن استخدام (كل) للتعبير عن أغلب الشيء وأكثره ثابت، وهو استخدام أصيل في كلام العرب، وكلام الله تعالى، لذا "يجوز أن تكون (كل) مستعملة في معنى الكثرة"(٣٩).

وليس من شك في أن إثبات هذا المعنى لـ (كل) من قبل المفسرين ليس إلا إثباتا لوجوده وروده في القرآن الكريم، فتأصيل المفسرين لهذه القاعدة يعد – في المقام الأول– صورة لاستعمال (كل) في كتاب الله، وأنها كما وردت للإحاطة في القرآن – وهو الأصل فيها– وردت كذلك وليس مرادا بها الإحاطة. وقد تلاقى ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) – من اللغويين– مع هذا الرأي، وأثبت هذا الاستعمال في قوله: "وقد يجيء (كل) للتكثير دون الإحاطة، نحو قوله تعالى: "ڈ ڈ ڈ ژ" (سورة طه: من الآية ٥٦)"(٤٠).

وخلاصة ذلك كله، أن (كل) في أصل استخدامها تعبر عن العموم، والاستغراق، والإحاطة، وهي في أكثر شواهد استخدامها معبِّرة عن هذا المعنى وموجِّهة له، ولكنها قد لا تدل عليه متى وجدت قرينة توجه ذلك. فكلمة (كل) إذن ليس مدلولها العموم المطلق في كل جملة، وإنما تتطلب توجيها في السياق الذي تدل عليه، فعمومها قد يكون مطلقاً، وقد يكون مخصوصاً بما يقيده، متعينا بالقرائن الدالة عليه.

المبحث الأول

دلالة (كل) على غير الإحاطة بقرينة لفظية

من جملة مرات ورود (كل) في القرآن الكريم البالغة (٣٥٧) مرة، وردت (كل) مسبوقة بكلمة (مِنْ) في (٤٤) مرة. وقد دلت على غير الإحاطة في (٣١) موضعا من هذه المواضع. مما يجوِّز لنا أن نقول: إن (كل) متى سبقت بـ (من) في القرآن الكريم دلت – غالبا– على غير الإحاطة، كونها في اقترانها بها دلت على الإحاطة في (١٣) موضعا فقط من مواضع اقترانهما (الأربعة والأربعين). وبذلك تكون (من) قرينة لفظية تنفي معنى الإحاطة عن (كل) – غالبا– في القرآن الكريم.

٣٩- السابق، ٢٨٠/٢٥.
٤٠- ابن عقيل، المساعد شرح التسهيل، ٣٨٦/٢.

وقد ذكر ابن هشام (ت٧٦١هـ) لـ (مِن) خمسة عشر معنى، قال: "(مِن) تأتي على خمسة عشر وجها: أحدها: ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادّعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه...الثاني: التبعيض نحو:" ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ " (سورة البقرة: من الآية ٢٥٣). وعلامتها إمكان سد (بعض) مسدها...الثالث: بيان الجنس...الرابع: التعليل...الخامس: البدل...السادس: مرادفة عن)... السابع: مرادفة الباء...الثامن: مرادفة (في)... التاسع موافقة (عند)...العاشر: مرادفة (ربما)...الحادي عشر: مرادفة (على)...الثاني عشر: (الفصل) وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو: " ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ" (سورة البقرة: من الآية ٢٢٠). الثالث عشر: الغاية...الرابع عشر: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو: (ما جاءني من رجل)، فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال: (بل رجلان)، ويمتنع ذلك بعد دخول (من). الخامس عشر: توكيد العموم وهي الزائدة في نحو: (ما جاءني من أحد)، أو (من ديار)، فإن (أحدا وديارا) صيغتا عموم"[٤١].

ويمكن القول إن (من) متى سَبَقَت (كل) في القرآن الكريم – إجمالا- فإنها تكون بأحد معانيها الثلاثة الأولى في قول ابن هشام السابق، وهي: ابتداء الغاية، والتبعيض، وبيان الجنس. وأنها متى دلت على غير الإحاطة فإن الغالب فيها أن تكون للتبعيض، وربما أفادت ابتداء الغاية في بعض مواضعها التي لم تدل فيها على الإحاطة- كما سيظهر ذلك تفصيلا فيما سأذكره من مواضع-.

أما الآيات التي دلت فيها (كل) على غير الإحاطة مع اقترانها بـ (من) في القرآن الكريم فهي:

١- قوله تعالى: " ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ " (سورة البقرة: من الآية ١٦٤).

٢- قوله تعالى: "ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ" (سورة لقمان: من الآية ١٠).

يحتمل في (من) في الآيتين السابقتين الدلالة على التبعيض أو بيان الجنس، كما يظهر في قول أبي حيان (ت٧٤٥هـ): "(من) تبعيضية. وعلى مذهب الأخفش[٤٢]، يجوز أن

٤١- ابن هشام، مغني اللبيب،١٣٦/٤- ١٦٤. من اللافت للنظر أن المعنى الرابع عشر والخامس عشر من معاني (من) في قول ابن هشام هما: التنصيص على العموم، وتوكيد العموم، ونحن هنا نثبت لها وظيفة مغايرة تماما لهذين المعنيين، إذ نثبت لها نفي العموم والإحاطة عن (كل) متى اقترنت بها.
٤٢- لم أعثر على هذا القول عند الأخفش.

تكون زائدة، و(كل دابة) هو نفس المفعول، وعلى حذف الموصول يكون مفعول بثّ محذوفا، أي: وبثَّه، وتكون (مِنْ) حالية، أي: كائنا من كل دابة، فهي تبعيضية، أو لبيان الجنس عند من يرى ذلك"[٤٣]. فإما أن يكون معنى الآية التبعيض – ولعله المعنى الأقرب–، ويكون القصد بث فيها بعضا من كل أنواع الدواب، أو يكون القصد هو إظهار أنواع ما بثه من دواب، فتكون لبيان الجنس.

ويكون معنى التبعيض فيها هو"أنه – سبحانه– أَكَثَر فيها عددا من كل نوع من أنواع الدواب، بمعنى أن كل نوع من أنواع الدواب ينبث بعض كثير من كل أنواعه، فالتنكير في (دابة) للتنويع أي أَكَثر الله من كل الأنواع، لا يختص ذلك بنوع دون آخر"[٤٤]. وترجيح القول بالتبعيض يتأسس على أن المذكور هنا جنس يشمل أصنافا كثيرة، وأنواعا شتى، بحيث إن دلالة التبعيض هنا تؤكد أن ما بُثَّ في الأرض هو أكثر الدواب، "ف (من) هذه تحمل على التبعيضِ لأن حقائق الأجناس لا تنحصر، والموجود منها ما هو إلا بعض جزئيات الماهية، لأن منها جزئيات انْقَضَت ومنها جزئيات سَتُوجد"[٤٥].

ويمكن القول إن ارتباط دلالة (كل) بدلالة (من) السابقة عليها قد صرف دلالة (كل) عن العموم والإحاطة إلى التنويع المستفاد من توظيف (من)، فالله (ﷻ) بث في الأرض أنواعا من الدواب، منها ما يدب على الأرض، ومنها ما يعيش في الماء، ومنها ما يطير في الهواء، وعليه جاءت كلمة (كل) للتنويع وبيان مطلق القدرة – والله أعلم–.

٣- قوله تعالى: "ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ"(سورة البقرة: من الآية ٢٦٦).

٤- قوله تعالى: " ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﯡ" (سورة الأعراف: من الآية ٥٧).

٥- قوله تعالى: " ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ" (سورة الرعد: من الآية ٣).

٦- قوله تعالى: "ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ" (سورة النحل: من الآية ١١).

٧- قوله تعالى: " ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ " (سورة النحل: من الآية ٦٩).

٤٣- أبو حيان، البحر المحيط، ٨١/٢.
٤٤- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٨٤/٢.
٤٥- السابق، ٨٣/١٣.

٨- قوله تعالى: " ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ" (سورة محمد:من الآية ١٥).

في الآيات الستة السابقة وردت كلمة (من) سابقة لكلمة (كل) المضافة إلى كلمة (الثمرات)، غير أن سياق الآيات ليس واحدا، ففي الآية رقم (٣) الحديث عن الثمرات الموجودة في جنة واحدة من جنان الدنيا تكون لواحد كذلك، أما الآيات رقم (٤،٥،٦) فالثمرات فيها هي الثمرات المنتجة من الأشجار في الأرض عموما، أما الآية رقم (٧) فالثمرات المذكورة هي الثمرات التي يأكلها النحل خاصة، والآية رقم (٨) فالثمرات فيها هي ثمرات جنة من جنات الآخرة. ورغم هذا التباين السياقي فقد تلاقت معانيها في الدلالة على غير الإحاطة والعموم في لفظ (كل) وما تلاه من (الثمرات).

أما الآية رقم (٣) فدلالة التبعيض واضحة فيها، حيث إنه لا يتصور أن جنة واحدة من جنان الدنيا تكون فيها الثمرات كلها، بالنظر إلى تباين المكان، فليست كل الثمرات تنبت في مكان واحد، بل لكل منها مكانه الذي يصلح لإنباتها وصلاحها، خاصة مع تخصيص النخيل والأعناب بالذكر، وقد قصد إلى ذكرهما رغم أن بالجنة غيرهما من الثمار والأشجار لكرمهما وفضلهما، "فالمقصود أن هذين النوعين من أفضل أنواع الثمار وأكرمها، فالجنة المشتملة عليهما أفضل الجنان...ومع ذلك فلم يعدم شيئا من أنواع الثمار المشتهاة، بل فيها كل الثمرات، ولكن معظمها ومقصودها النخيل والأعناب، فلا تنافي بين كونها من نخيل وأعناب، وفيها من كل الثمرات"[٤٦]. فكأن الجنة التي بها نخيل وأعناب بها الثمرات كلها.

ولذلك فمعنى (من كل الثمرات) في الآية أكثر الثمرات وأغلبها، وأشرفها وهو النخيل والعنب، "فليس المراد بالثمرات العموم، إنما هو التكثير"[٤٧]. فمعنى (من) في الآية التبعيض للدلالة على عدم الإحاطة في (كل)، حتى إذا قيل بزيادتها، فليس معنى الإحاطة متحققا في (كل)، كما يقول السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): "وقيل: (مِنْ) زائدة تقديره: (له فيها كلّ الثمرات)...وإذا قلنا بالزيادة فالمراد بقوله: (كلّ الثمرات) التكثيرُ لا العموم، لأن العموم متعذَّر... لأنَّ المعنى يصير: (له فيها كلُّ الثمرات)، وليس الأمر على هذا، إلا أن يراد به هنا الكثرة لا الاستيعاب"[٤٨].

٤٦- ابن القيم، تفسير القرآن الكريم، ١٦٦.
٤٧- أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ٢٦٠/١.
٤٨- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،٥٩٦/٢.

وفي الآيات رقم (٤،٥،٦) الثمرات المذكورة هي ثمرات الأرض التي تنبت فيها، وقد نصت الآيات الثلاثة على أن الأرض أنبتت فيها من كل الثمرات، ويرى الغرناطي (ت٧٠٨هـ) أن العموم في آية (سورة الأعراف–٤) سببه هو ذكر السحاب الثقال، فكان ذكر العموم هنا مناسبا لذكر السحاب الثقال وموافقا له كذلك – وإن كان العموم ليس مطلقا لوجود (من)–، يقول: "فعمَّ بـ (كل) وهى من نصوص ألفاظ العموم، ناسب ذلك ورود ما يفهم كثرة ماء السحاب، إذ لا يحصل منه إخراج ما يقدر إخراجه من كل الثمرات إلا بكثرته، فذكر استقلال السحاب الكثير وهو الذى يعطيه قوله: (ثقالا)، وإنما تثقل بكثرة مائها وذلك يثقلها...فلما تقدَّم ما يشير إلى كثرة مائها ناسَبه التعريف بكثرة ما يخرج سبحانه به من مختلف الثمرات"[٤٩]. وقد ذكر العموم المقصود في الآيتين الأخريين كذلك (٥،٦) مع أنه لم يذكر معهما السحاب الثقال، حيث ذكر في آية (سورة الرعد–٥) الأنهار، وذكر في آية (سورة النحل–٦) نزول الماء من السماء، وذكر فيهما إنبات كل الثمرات كذلك. ولذلك فإن الذي يظهر – والله أعلم– أن ذكر (كل الثمرات) في الآيات الثلاثة نتيجة لوجود الماء مطلقا، دون خصوصية لآية (سورة الأعراف) في ذلك، "فأخرجنا بسبب الماء من كل الثمرات، أي من كل أنواعها، والظاهر أن الاستغراق عرفي"[٥٠].

فقد قيدت (من) العموم المقصود في لفظة (كل)، وأثبتت أن المقصود ليس الإحاطة بكل الثمرات، وإنما القصد أنه ينبت أكثر الثمرات، فالدلالة على الكثرة هي المقصودة؛ لأنه لا ينبت بالغيث كل الثمرات في آن واحد، بل ينبت به منها ما كان صالحا للإنبات في مكانه وزمانه، ويدل على ذلك القرآن نفسه الذي ذكر إخراج الثمرات في موضعين مقترنا بـ (من) التبعيضية دون لفظة الإحاطة (كل)، فثبت أن (من) في هذه الآيات الثلاثة تبعيض كذلك، محدِّد لإحاطة (كل)، قال تعالى: "ۈ ۋ ۇ ۆ ۆ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ﯦ ﯧ □ □"" (سورة فاطر: من الآية ٢٧). "فـ (من) في (من الثمرات) للتبعيض بشهادة قوله: (فأخرجنا به من كل الثمرات)، وقوله: (فأخرجنا به ثمرات). ولأن المنكَّرين أعنى: (ماء، ورزقا) يكتنفانه. وقد قُصِد بتنكيرهما معنى البعضية، فكأنه قيل: وأنزلنا من السماء بعض الماء، فأخرجنا به بعض الثمرات، ليكون بعض رزقكم. وهذا هو المطابق لصحة المعنى، لأنه لم ينزل من السماء الماء كله، ولا أخرج بالمطر جميع الثمرات، ولا جعل الرزق كله في الثمرات"[٥١].

٤٩- الغرناطي، ملاك التأويل، ١/١٨٥- ١٨٨.
٥٠- إسماعيل حقي، روح البيان، ٣/١٨٠.
٥١- الزمخشري، الكشاف، ١/٩٤.

أما آية (سورة النحل–٧) فوحي إلى النحل أن تأكل من كل الثمرات، وليس المقصود في (كل) هنا الإحاطة بكل نوع من أنواع الثمرات، بل الغاية هي إفادة التكثير، أو الإحاطة بما تأكله من الثمرات فقط، فدلت (من) على التبعيض كذلك، وهي دلالة موافقة لما سبقها في الآية من تبعيض كذلك في اتخاذ البيوت في بعض الجبال، وبعض الأشجار، وبعض ما يعرشون، يقول الزمخشري (ت٥٣٨): "ما معنى (من) في قوله : "أن اتخذي من الجبال بيوتا ومن الشجر ومما يعرشون"؟، وهلا قيل: (في الجبال وفي الشجر)، قلت: أريد معنى البعضية، وألا تبني بيوتها في كل جبل وكل شجر وكل ما يعرش، ولا في كل مكان منها، و(من كل الثمرات) إحاطة بالثمرات التي تجرسها النحل وتعتاد أكلها، أي: ابن البيوت، ثم كلي من كل ثمرة تشتهينها"[٥٢]. فعطف الأكل على الاتخاذ والقصد عدم الإحاطة في كليهما، "و(من) للتبعيض، أي كلي جزءا أو شيئا من كل الثمرات، وذلك أنها إنما تأكل النوار من الأشجار"[٥٣].

فليس من شك في أن دلالة (من) هنا هي التبعيض، وأن (كل) ليست دالة على الإحاطة، ويكون التبعيض إما في الثمار نفسها، أي أنها تأكل بعض الثمرة لا كلها، "أي بعضا من كل ثمرة تشتهينها"[٥٤]. أو يكون التبعيض – وهو الراجح– في أنواع الثمرات وأصنافها، لأنها لا تأكل من كل الثمرات، فيكون معنى (كلي من كل الثمرات) "من بعض الثمرات؛ لأنها لا تأكل من جميع الثمار، فلفظة (كل) ها هنا ليست للعموم"[٥٥].

ويمكن أن يقال إن في الآية وجها آخر قائما على المجاز، فالنحل لا تأكل بل هي (تمتص) فقط، فقد عبَّر عن هذا الامتصاص (بعض الأكل) بصيغة الكل لا الجزء، فكان وجه المجاز بعلاقته الجزئية دالا على معنى (البعضية)، كذلك النحل لا تأكل الثمار، بل أصلها وهو الأزهار، فقامت العلاقة التعبيرية هنا على المجاز وعلاقته الجزئية، إذ عبَّر بالكل وأراد الجزء، فدلَّ على البعضية بطريق المجاز – والله أعلم–.

أما آية (سورة محمد–٨) فالسياق فيها مختلف لأن المذكور هو ثمرات الجنة في الآخرة، ولا شك أن خصوصية السياق تفرض خصوصية المعنى والمقصود، وأن الدلالة على الإحاطة في الآية أظهر، بكون الجنة مشتملة على كل نعيم، ومن هذا النعيم الثمرات، ولذا

٥٢- السابق، ٦١٨/٢.
٥٣- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٠٦/٣. وينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٥٦٠/٦.
٥٤- النيسابوري، غرائب القرآن، ٢٨٠/٤.
٥٥- الخازن، لباب التأويل، ٨٦/٣. وينظر: إسماعيل حقي، روح البيان، ٥١/٥.

ذهب بعض المفسرين إلى القول بزيادة (من) في هذه الآية[٥٦]، ويكون المقصود مع زيادتها هو الإحاطة والعموم بكل أنواع الثمرات. "ومعنى (من كلّ الثمرات) أصناف من جميع أجناس الثمرات، فالتعريف في الثمرات للجنس، و(كلّ) مستعملة في حقيقتها وهو الإحاطة، أي جميع ما خلق اللَّه من الثمرات مما علموه في الدنيا وما لم يعلموه مما خلقه اللَّه للجنَّة. و(مِن) تبعيضية"[٥٧]. ولعل التوفيق بين كون (كل) دالة على معناها الأصلي وهو الإحاطة، وكون (من) تبعيضية كما ظهر في النص السابق، أن الإحاطة بكل أصناف الثمرات، والتبعيض في وجود بعض هذه الأصناف، "أي صنف من كل الثمرات"[٥٨].

غير أن (من) يمكن أن تحمل على التبعيض، مع كون (كل) دالة على غير الإحاطة من جهة أخرى، فالجنة درجات متفاوتة، وأهلها متفاضلون فيما بينهم[٥٩]، قال تعالى: "ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ " (سورة الإسراء). "ولما كان أهلها متفاوتون في الدرجات، فلا تجمع جنان أغلبهم جميع ما في الجنة من الثمار فقال: (من كل الثمرات)"[٦٠]. ففي كل جنة من الثمرات ما ليس في غيرها. فيكون المقصود – والله أعلم– أن إحاطة كل جنة بالثمرات على قدر درجة صاحبها، بحيث إنه يقع التفاوت بينها، فتكون معظم جنان الجنة خاصة درجاتها الأدنى غير مشتملة على كل الثمرات أشكالا، وأصنافا، وألوانا، وطعوما، وعليه تكون (كل) في هذه الآية ليست للإحاطة كذلك.

ولعلنا نستأنس في هذا المعنى بما ذكرته (سورة الرحمن) في الآيات من (٤٦–٧٦) من صورة الجنتين اللتين تكونان لمن يخاف مقام ربه، وما دونهما من جنتين، حيث تفاوت وصف الجنتين، وما تشتمل عليه كل منهما من نعيم، فالنعيم قائم في كلتيهما، لكن درجته وصورته متفاوتة.

٩– قوله تعالى: " ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ " (سورة الرحمن).

هذه الآية مذكورة في وصف إحدى الجنتين المذكورتين في (سورة الرحمن)، واللتين سبقت الإشارة إليهما، وقد وقع وصف الجنة بأن فيها (من كل فاكهة زوجان)، ولذلك يمكن أن يقال فيها مثل ما قيل في وصف الجنة في آية (سورة محمد) السابقة (من كل

٥٦- ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ٦٥/٧. الشوكاني، فتح القدير، ٤٢/٥.
٥٧- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٩٧/٢٦.
٥٨- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ٩٦/٨. وينظر: إسماعيل حقي، روح البيان، ٥٠٨/٨.
٥٩- ينظر: د.عمر الأشقر، الجنة والنار، ١٤٧-١٥٣.
٦٠- البقاعي، نظم الدرر، ٢٢٤/١٨.

الثمرات)، حتى أن الطاهر بن عاشور قد قاس إحدى الآيتين على الأخرى، فقد انتهى قوله – الذي سبق ذكره– في تفسير آية (سورة محمد) إلى تشبيهها بهذه الآية في (سورة الرحمن)، يقول: "ومعنى (من كلّ الثمرات) أصناف من جميع أجناس الثمرات، فالتعريف في الثمرات للجنس، و(كلّ) مستعملة في حقيقتها وهو الإحاطة، أي جميع ما خلق اللَّه من الثمرات مما علموه في الدنيا وما لم يعلموه مما خلقه اللَّه للجنَّة. و(مِن) تبعيضية، وهذا كقوله تعالى: "ژ ڑ ڑ ک ک ک " (سورة الرحمن)"[٦١].

ولذلك فإن (من) في هذه الآية تحتمل التبعيض كذلك، فالزوجان للجنتين معا، بحيث إن كل واحدة منهما بها زوج، فيكون "قوله: (فيهما من كلّ فاكهة زوجان) معناه كلّ واحدة منهما زوج، أو معناه في كلّ واحدة منهما من الفواكه زوجان، ويحتمل أن يكون المراد مثل ذلك أي في كلّ واحدة من الجنتين زوج من كلّ فاكهة ففيهما جميعا زوجان من كلّ فاكهة"[٦٢].فالزوجان مجموع ما في الجنتين، أما كل جنة ففيها زوج من الفاكهة، كما قال الله تعالى – فيما سنذكره تاليا من آيات – عما أنبت في الأرض: أنه (زوج كريم/بهيج).

١٠– قوله تعالى:" ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڄ " (سورة الحجر).

١١– قوله تعالى: " ﭞ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □" (سورة الحج: من الآية ٥).

١٢– قوله تعالى: " ﭽ ﭽ ﭾ ﭾ ﭿ ﮀ ﮀ ﮁ ﮁ ﮂ ﮂ ژ " (سورة الشعراء).

١٣– قوله تعالى: " ۋ ۋ ۈ ۈ ۇ ۇ ې ې ې ې" (سورة لقمان: من الآية ١٠).

١٤– قوله تعالى: "ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ ڳ" (سورة ق).

هذه خمس آيات شبيهة بالآيات الخمس السابق ذكرها، التي أضيفت فيها (كل) إلى (الثمرات)، و(كل) هنا جاءت مضافة مرة إلى كلمة (شيء) التي نفيد العموم، ومضافة إلى كلمة (زوج) أربع مرات، وهي في كل ذلك مسبوقة بـ (من)، والغرض من استخدام (كل) الدالة على الإحاطة مسبوقة بـ (من) في هذه الآيات – كما هو في سابقاتها– الدلالة على الكثرة. يقول الطاهر بن عاشور في آية الشعراء السابقة: "و(كم) اسم دال على الكثرة، وهي هنا خبرية منصوبة بـ (أنبتنا). والتقدير: (أنبتنا فيها كثيرا من كل زوج كريم). و(من) تبعيضية. ومورد التكثير الذي أفادته (كم) هو كثرة الإنبات في أمكنة كثيرة، ومورد الشمول

٦١ـ الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٩٧/٢٦.
٦٢ـ الرازي، مفاتيح الغيب، ٣٧٢/٢٩.

المفاد من (كلّ) هو أنواع النبات وأصنافه وفي الأمرين دلالة على دقيق الصنع. واستُغني بذكر أبعاض كلّ زوج عن ذكر مميز (كم)؛ لأنّه قد علم من التبعيض"[٦٣].

فقد تحقق العموم بذكر (كل)، ولما سبقت بـ (من) الدالة على التبعيض تحصل منهما معا الدلالة على الكثرة. "فكلمة (كلّ) مستعملة في معنى الكثرة، كما تقدّم في قوله تعالى: " □ □ □ □ □ □ □ " (في سورة الأنعام: من الآية ٢٥)، وقوله فيها " ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ" (من الآية ٧٠)،...وفائدة التكثير هنا التعريض بهم لقلة تدبيرهم، إذ عموا عن دلائل كثيرة واضحة بين أيديهم"[٦٤].

والذي يلاحظ في هذه الآيات الخمسة إجمالا، مجيء ما بعد (كل) نكرة (شيء، زوج)، والنكرة تفيد العموم، مع إضافتها لـ (كل) التي تفيده كذلك، لكن دلالتها قد صُرفت عن هذا العموم إلى التخصيص المقصود في كل منها، وقد اجتمع لانصرافها إلى معنى غير الإحاطة مع (من) التي تفيد التبعيض وتؤكده، الوصف الذي ألحق بكل نكرة مضافة إلى (كل)، وهو (موزون- بهيج- كريم)، وكأن هذا الوصف قد أكد على التخصيص وشدد على إرادته، أي (أنبتنا فيها من كل شيء موزون) فقط، وتركنا إنبات غير الموزون، و(أنبتنا فيها من كل زوج كريم) وتركنا إنبات غير الكريم، و(أنبتنا فيها من كل زوج بهيج) وتركنا غير البهيج، فاجتمع لـ (كل) سابق محدِّد لدلالتها وصارف لها إلى غير الإحاطة هو (من)، ولاحق هو وصف المضاف إليها. فكانت (من) السابقة لـ (كل) والوصف اللاحق للمضاف إليها قرينتين لفظيتين تؤكدان معنى غير الإحاطة وتقررانه.

١٥- "ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ"[٦٥] " (سورة الأعراف: من الآية ١٤٥)

الآية تصف ألواح توراة موسى عليه السلام بأنها مكتوب فيها كل شيء، وفيها تفصيل كل شيء، و(كل) ليست متضمنة معنى الإحاطة في الموضعين، رغم أنها مضافة إلى كلمة (شيء) العامة عموما مطلقا، فاجتمع عمومان عموم (كل) وعموم (شيء)، ومع ذلك لم تعبر الآية عن الإحاطة، فالألواح لم تكن مشتملة على كل شيء إطلاقا، وإن كانت متضمنة معنى التبعيض، "أي كتبنا له أشياء من كل شيء"[٦٦]. فقد اشتملت على كل شيء إجمالا،

٦٣- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ١٠١/١٩.

٦٤- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٨٩/٢٦.

٦٥- هذا موضع آخر لاستعمال (كل) لغير الإحاطة، وكان يفترض تناوله في المبحث الثاني من هذا البحث، لكني آثرت الإشارة إليه هنا، جمعا للفائدة المتحصلة من ذكر الموضعين معا.

٦٦- أبو حيان، البحر المحيط، ١٧٠/٥.

"فالمعنى كتبنا له كل شيء كان بنو إسرائيل محتاجين إليه في دينهم من المواعظ وتفصيل الأحكام"[٦٧]. فقد تخصص اللفظ العام (كل شيء) وتحدد بـ (من) التبعيضية، إذ المقصود ما يشتمل عليه الكتاب السماوي عادة، من تفصيل الأحكام، وبيان الحلال والحرام، والحدود...وليس كل شيء مطلقا، "فالمراد كل شيء ينفع في معنى الشرع، ويحتاج إليه في المصلحة، وقوله: (لكل شيء) مثله"[٦٨].

وكذلك في قوله (تفصيلا لكل شيء) القصد هو الدلالة على الكثرة، وما يتحصل من فوائد عظيمة في الألواح، "فالمراد أعظم الأشياء أي المهمات المحتاج إلى بيان أحكامها في أحوال الدين، فتكون (كلّ) مستعملة في معنى الكثرة كما تقدّم في قوله تعالى: "ى ې ې □ □ □ □ □ □ □" (في سورة البقرة: من الآية ١٤٥). أو في معنى العظيم من الأشياء كأنَّه جمع الأشياء كلها. أو يراد بالشيء: الشيء المهم، فيكون من حذف الصفة، كقوله: " ڭ ڭڭ" (سورة الكهف: من الآية ٧٩) ، أي كل سفينة صالحة"[٦٩]. فيكون تفصيل ما يهم من أمور، وما يعظم منها تفصيلا لكل شيء على سبيل التبعية، فكأن في تفصيلها تفصيلا لغيرها، ولذا استخدم لفظ الإحاطة (كل) للدلالة على عموم الفائدة المتحصلة من تفصيل عظيم الأمور وجليلها، وإن كان ليس دالا على الإحاطة بكل شيء يحتاج إلى تفصيل.

ولعل معنى التبعيض والتخصيص يظهر في الآية لو فهمناها على النحو التالي (وكتبنا له في الألواح من كل شيء لكل شيء موعظة وتفصيلا)، فكان البيان الأول لـ (كل) (من كل شيء) تبعيض، ثم تفصيل هذا التبعيض بغرض محدد (موعظة وتفصيلا)، دون أي غرض آخر، أي تبعيض مُفصَّل بتبعيض لغرض محدَّد مخصوص.

١٦- قوله تعالى: " ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ" (سورة يونس: من الآية ٢٢).

١٧- قوله تعالى: " ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ " (سورة إبراهيم:من الآية ١٧).

١٨- قوله تعالى: " ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ" (سورة النحل: من الآية ١١٢).

١٩- قوله تعالى: " ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ " (الصافات).

٦٧- الزمخشري، الكشاف، ١٥٨/٢.
٦٨- ابن عطية ، المحرر الوجيز، ٤٥٢/٢.
٦٩- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ١٧٧/٨.

في الآيات الثلاثة الأُوَل (١٦، ١٧، ١٨) وردت كلمة (كل) مضافة إلى كلمة (مكان)، لكنها لم تفد الإحاطة، فقد سبقت بـ (من)، ولعل معنى (من) هنا هو الابتداء، وقد تحمل على (التبعيض) كذلك، لكونها قد نفت معنى الإحاطة عن (كل) – والله أعلم–

الآية الأولى (١٦) تتناول مجيء الموج من كل مكان إلى الفلك، وليس معقولا أن يكون المعنى من كل مكان عامة، ولكن من المكان المقصود المحيط بالفلك، "من البحر، أو من جميع أمكنة الموج"[٧٠]. فالقصد أن يكون الأماكن المرادة ها هنا هي ما يحيط بالفلك، وهي التي يأتي منها الموج عادة، فيكون (من كل مكان) معناه "من جميع الجوانب للفلك"[٧١]. إذ الإحاطة هنا ليست مرادة ولا متصورة، لأن الموج لا يأتي من البر مثلا، فيفهم أن القصد "من أمكنة مجيء الموج عادة"[٧٢]. فالجهات ست (أعلى– أسفل– أمام– خلف– يمين– يسار)، ويتصور أن الموج يُبابِن من هذه الجهات أربع فقط دون البقية، فليس هناك موج من أسفل أو من أعلى، ولذا المعنى على تبعيض الموج بالجهات المُفترَض الإتيان منها.

وفي آية (سورة إبراهيم– ١٧)، لم تفد (كل) الإحاطة كذلك، فالقصد كل مكان يأتي منه الموت عادة، وليس مطلق الأماكن وعامتها، فالقصد "من كلّ مكان يحيط به من الجهات الست، فالمراد بالمكان الجهة أو من كل مكان من جسده حتى من أصول شعره وإبهام رجله، وهذا تفظيع لما يصيبه من الألم"[٧٣]. فقد دل هذا التعبير على المبالغة والتهويل لما يلقاه الكافر في النار، فليس من مكان حوله، أو في جسده إلا يأتيه منه الموت، حيث "تأتيه أسباب الموت من كلّ جهة من الجهات، أو من كلّ موضع من مواضع بدنه"[٧٤].

أما في آية (سورة النحل–١٨) فقرية يأتيها رزقها من كل مكان، وهذا أيضا ليس دالا على الإحاطة، إذ لا يتصور أن يكون الرزق من كل الأماكن مطلقا، بل المعنى من كل مكان حولها أو يحيط بها[٧٥]، فيكون المفهوم من قوله تعالى: (من كل مكان) أي "من الأمكنة التي يجلب ما فيها إليها"[٧٦]. فالقصد هو تكثير الأماكن التي يأتي منها الرزق،

٧٠- النسفي، مدارك التنزيل، ١٤/٢. وينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣٤/٦.
٧١- الشوكاني، فتح القدير، ٤٩٤/٢.
٧٢- إسماعيل حقي، روح البيان، ٣١/٤.
٧٣- السابق، ٤٠٧/٤.
٧٤- فتح القدير، ١٢١/٣.
٧٥- ينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ١٤٥/٥. البيضاوي، أنوار التنزيل، ٢٤٢/٣.
٧٦- فتح القدير، ٢٣٨/٣.

والدلالة على سعة الرزق، فقد استخدمت (كل) مسبوقة بـ (من) بمعنى "من أمكنة كثيرة، وكل مستعملة في معنى الكثرة"[٧٧].

وبهذا فرغم إضافة (كل) الدالة على الإحاطة إلى كلمة تدل على العموم (مكان)، لكن التعبير لم يتضمن الإحاطة بالقرينة اللفظية (من)، والقرينة العقلية كذلك، التي توجِّه دلالة المكان من العموم المطلق إلى المقصود المخصوص. ويلمح هنا التحديد بأنه (رزقها)، أي ما اعتادته من رزق (زراعة/صناعة/تجارة)، أي نوع مخصوص من الرزق، وليس كل الرزق، فدلالة البعضية قائمة أيضا، ولو عبَّر بكلمة (الرزق) لأفادت (أل) مع دلالة (كل) الإحاطة، لكنها هنا صرفت إلى البعضية؛ أي يأتيها ما اعتادته من رزق مخصوص من كل مكان هو فيه دون غيره من الأرزاق.

أما في الآية الرابعة (١٩) فقد أضيفت كلمة (كل) إلى كلمة (جانب)، مسبوقة بـ (من) التي تفيد الابتداء أو التبعيض كذلك، والآية تذكر قذف الشياطين بالشهب إذا استرقوا السمع في السماء، محددة القذف بأنه (من كل جانب)، والمعنى كما في سابقاتها: من كل جانب يصعدون منه، أو يسترقون السمع فيه من جوانب السماء، حيث يأتيه الشهاب من الجانب الذي صعد فيه، أي "من كلّ جهة يصعدون إلى السماء منها"[٧٨]. فالجانب المقصود ليس كل جانب مطلقا، وإنما جوانب السماء التي تأتي منها الشهب، " فـ (يُرمون) من كلّ جانب من جوانب السماء بالشهب، إذا أرادوا الصعود لاستراق السمع"[٧٩]. فالجانب المقصود هو جانب السماء الذي يقذف منه الشيطان خاصة، وليس كل جانب إطلاقا، ويتحصل من ذلك كثرة الجوانب التي يأتي منها القذف باعتبار تعدد جوانب الصعود واستراق السمع.

وقد تحمل دلالة (من) في هذه الآية على معنى (الباء) أو (في) بكونهما تليقان بمقام (القذف) للشياطين، أي بكل جانب ومن كل جانب، فهذا أوفى للعقاب، وأشد في الزجر.

٢٠- قوله تعالى: "ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ" (سورة هود:من الآية ٤٠).

٢١- قوله تعالى: " □ □ □ □ □□ □ □ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ □ □ □ □ □ □ □" (سورة المؤمنون: من الآية ٢٧).

٧٧- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٣٠٦/١٤.
٧٨- أبو حيان، البحر المحيط، ٩٢/٩.
٧٩- الشوكاني، فتح القدير، ٤٤٤/٤. وينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، ٦/٥.

الآيتان في سياق قصة نوح – عليه السلام– في القرآن، وفيهما أمر له على أن يحمل (يسلك)[٨٠] في سفينته من كل شيء زوجين، وقد وردت كلمة (كل) غير مضافة في قراءة حفص، فهي منونة تنوين عوض، "وقرأ حفص عن عاصم: (من كلّ زوجين اثنين) بتنوين (كلٍّ)، وقرأ الباقون: (من كلِّ زوجين) بإضافة (كلّ) إلى (زوجين)[٨١]. فمن قرأ بالتنوين حذف المضاف إليه والتقدير: (من كل حيوان أو نحوه)...ومن قرأ بالإضافة فأعمل (الحمل) في قوله: (اثنين)، وجاء قوله (زوجين) بمعنى العموم"[٨٢].

فقراءة التنوين يُقدَّر فيها المضاف عاما، أي من كل جنس، أو نوع من حيوان وغيره، "واختلفوا في أنه هل دخل في قوله: (زوجين اثنين) غير الحيوان أم لا؟ فنقول: أما الحيوان فداخل لأن قوله: من كلّ زوجين اثنين يدخل فيه كلّ الحيوانات، وأما النبات فاللفظ لا يدل عليه، إلا أنه بحسب قرينة الحال لا يبعد بسبب أن الناس محتاجون إلى النبات بجميع أقسامه"[٨٣]. فيكون المراد أن يحمل نوح – عليه السلام– من كل المخلوقات، زوجين من ذكر وأنثى، "والزوج: شيء يكون ثانيا لآخر في حالة...والمراد بـ (زوجين) هنا الذكر والأنثى من النوع، كما يدل عليه إضافة (كلّ) إلى (زوجين)، أي احمل فيها من أزواج جميع الأنواع. و(من) تبعيضية، ...وقرأه حفص (من كلٍّ) بتنوين (كُلٍّ)، فيكون تنوين عوض عن مضاف إليه، أي من كلّ المخلوقات"[٨٤]. وتحدد عدد الزوجين بـ (اثنين)، فالمحمول من كل جنس اثنان فقط، ذكر وأنثى؛ حتى تتسع السفينة لكل الأجناس المحمولة.

فحذف مضاف (كل) يدل على العموم المطلق، أي الإحاطة بكل مخلوق، غير أنه قد سبقت بـ (من) الدالة على التبعيض، فكيف يمكن التوفيق بين العموم المستفاد من (كل)، والتبعيض الدال عليه (من)؟ لعل هذا يمكن تفسيره لو قلنا بأن الطوفان لم يكن عاما للأرض كلها، بل كان محصورا في أرض نوح (عليه السلام) وقومه، فتكون دلالة التبعيض واضحة، ومفهوم منها أن القصد احمل المخلوقات التي تعيش في أرضك التي سيعمها الطوفان، وليس كل

٨٠- يرجع السبب في توظيف كل فعل من الفعلين في موضعه إلى السياق الذي ورد فيه، فجاء الفعل (احمل) في سورة (هود) التي بسطت الكلام في قصة نوح وأطالت فيه، وهو أوسع في معناه من الفعل (اسلك) الذي ورد في سياق قصة نوح في سورة (المؤمنون) التي وردت القصة فيها إيجازا وإجمالا. ينظر في ذلك: الغرناطي، ملاك التأويل، ٢٥٦/٢-٢٥٧.

٨١- ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ٣٣٣.

٨٢- الزمخشري، الكشاف، ١٧١/٣.

٨٣- الرازي، مفاتيح الغيب، ٣٤٨/١٧.

٨٤- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٧٢/١٢.

المخلوقات عموما، غير أن ذلك لن يستقيم في ضوء الأخبار التي ترجح عموم الأرض بالطوفان، "وعموم الطوفان هو مقتضى ظواهر الكتاب والسنة...وقد يقال: نسلم أن الطوفان لم يعم الأرض، ولكنه عم البشر لأنهم كانوا منحصرين في البلاد التي أصابها الطوفان، ولئن كانت أدلة عموم الطوفان غير قطعية، فإن مستندات الذين أنكروه غير ناهضة فلا تترك ظواهر الأخبار لأجلها"[٨٥].

ولذلك يمكن توجيه دلالة التبعيض هنا في الاحتياط لنوح (عليه السلام)، إذ فرق بين دلالة الآية بغير (من) ودلالتها بها، فلو قال الله: (احمل فيها كل زوجين) لكانت ناصة على وجوب حمل كل مخلوق وجنس ونوع مما يتكاثر، وربما فات نوح (عليه السلام) منه شيئا من دقيق المخلوقات، فيكون في ذلك ضياع لأمر الله المحيط بكل المخلوقات – لو كان النص عليها جميعا–، لكن يبقى في الأمر سعة بصورته التي جاء عليها (من كل زوجين)، إذ إن نوح (عليه السلام) سيحمل كل المخلوقات مجتهدا في الإحاطة بأكثرها. ولعله يمكن توجيه دلالة التبعيض بصورة أخرى كذلك، إذ يمكن أن يكون النص على مخلوقات البر، دون مخلوقات البحر، فيكون في التبعيض كذلك إخراج لها من هذا الأمر الجامع لكل المخلوقات – والله أعلم–.

٢٢– قوله تعالى: " ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ" (سورة إبراهيم: من الآية ٣٤).

وردت (كل) كذلك مسبوقة بـ (من)، "وقيل: (من) زائدة، أَي: (آتاكم كلّ ما سألتموه)، وقيل: للتبعيض، أي: آتاكم بعض كلّ ما سألتموه"[٨٦]. غير أن القول بالتبعيض فيها أوضح، وقد رجحه الزمخشري في قوله: "(من) للتبعيض، أي آتاكم بعض جميع ما سألتموه، نظرا في مصالحكم"[٨٧]. إذ يكون المعنى "آتاكم من كلّ شيْء سألتموه شيئا، فحذف الشيء الثاني اكتفاء بدلالة الكلام على التبعيض. وقيل: هو على التكثير نحو قولك: فلان يعلم كل شيء، وآتاه كل الناس، وأنت تريد بعضهم"[٨٨]. فكل سائل قد أعطاه الله بعض ما سأل، فتحقق له شيء مما سأله الله تعالى. ولعل في ذكر الفعل (سألتموه) تحديدا دقيقا لدلالة التبعيض؛ وكأنه سبحانه يريد النص على التبعيض فيما (سألتموه) فقط، لكن (ما لم تسألوه) ليس داخلا في هذا التبعيض، لأنه ربما آتاكم (ما لم تسألوه) بغير سؤال.

٨٥- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ١٣١/٢٣-١٣٢.
٨٦- الشوكاني، فتح القدير، ١٣٢/٣.
٨٧- الزمخشري، الكشاف، ٥٥٧/٢.
٨٨- البغوي، معالم التنزيل، ٤٢/٣. وينظر: الأخفش، معاني القرآن، ٤٠٨/٢. الخازن، لباب التأويل، ٣٩/٣.

ولذلك فإنه قد جُمع بتبعيض (من)، وإحاطة (كل) معنيان: الأول الدلالة على إتيان كل سائل فرد شيئا مما سأل، حيث تحقق له بعض جميع ما أراد، والآخر: هو الإحاطة بما سأله الناس كلهم، بحيث إنهم قد تحقق لهم كل ما سألوا بالنظر إلى مجموع ما في أيديهم جميعا –والله أعلم–.

٢٣– قوله تعالى: " ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ " (سورة الإسراء: من الآية ٨٩).

٢٤– قوله تعالى: " ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ" (سورة الكهف: من الآية ٥٤).

٢٥– قوله تعالى: " ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ   " (سورة الروم: من الآية ٥٨).

٢٦– قوله تعالى: " ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ " (سورة الزمر: من الآية ٢٧).

في المواضع الأربع السابقة يبين الله تعالى أن القرآن مذكور فيه (من كل مثل)، وقد دل التعبير بـ (من) السابقة لـ (كل) على غير الإحاطة، فالقصد كل مثل على وجه العموم، لكثرة ما ضرب فيه من الأمثال، ففيه "من كل نوع من أنواع المعاني البديعة الداعية إلى الإيمان التي هي في الغرابة والحسن واستجلاب النفس كالمثل ليتلقَّوه بالقَبول"(٨٩). فقد جمع القرآن ما يحتاج الناس إليه إجمالا، فتنوعت آياته ومعانيه "بكلّ مثل يوجب الاعتبار من الآيات، والعبر، والترغيب، والترهيب، والأوامر، والنواهي، وأقاصيص الأولين، والجنة، والنار، والقيامة"(٩٠).

وقد ورد في القرآن ما يحتاج إليه الناس من أنواع الأمثال، لتصديق الرسول والإيمان به، فيكون القصد "من كلّ مثل مما يحتاجون إليه، وليس المراد ما هو أعمّ من ذلك، فهو هنا كما في قوله: "ما فرّطنا في الكتاب من شيء"، أي: من شيء يحتاجون إليه في أمر دينهم"(٩١). ففي اشتمال القرآن على كل مُحتاج إليه يكون قد اشتمل على كل شيء، فالتعويل على الحاجة، فيكون في بلوغها بلوغ لما بعدها، ولهذا جاء التعبير بالإحاطة التبعيضية، بالجمع بين (من) و(كل)، "فـ (من) في قوله: (من كلّ مثل) للتبعيض، و(كلّ) تفيد العموم، فالقرآن مشتمل على أبعاض من جميع أنواع المثل"(٩٢).

٢٧– قوله تعالى: " ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ " (سورة الكهف: الآية ٨٤).

٨٩- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ٢٢٩/٥.
٩٠- الشوكاني، فتح القدير، ٣٠٥/٣.
٩١- السابق، ٥٢٩/٤. وينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٧٩/٩. أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ٢٥٢/٧.
٩٢- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٠٥/١٥.

٢٨- قوله تعالى: " ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ" (سورة النمل: من الآية ١٦).

٢٩- قوله تعالى: "ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ " (سورة النمل: من الآية ٢٣).

هذه المواضع الثلاثة واردة في إثبات عظم ملك كل من: ذي القرنين، وسليمان – عليه السلام–، وبلقيس على الترتيب، وبينها تشابه في الهيئة التي ورد بها التعبير، بإثبات إتيان كل شيء لهم جميعا، مع التوجيه إلى المعنى المراد عن طريق (من) السابقة لكل. والآيات الثلاثة وردت إحداها – وهي الخاصة بذي القرنين– سردا من قبل الله تعالى، أما قول سليمان (عليه السلام) فوارد على لسانه هو نفسه، بينما حكى هدهد سليمان عن ملك بلقيس هذه العبارة، وكان هذا لغرض سأوضحه تاليا.

والآيات الثلاثة بينها مشاركة في المعنى المتحصَّل منها، فالمراد هنا دلالة على سعة الملك وعظمته، فقد أوتي الملوك الثلاثة من كل شيء، وقد دل هذا التعبير على عدم الإحاطة، إذ ملك الدنيا مهما بلغ لا يبلغ كل شيء. ففي آية (سورة الكهف–٢٦) يكون المعنى "آتيناه علما في كل أمر، وأقيسة يتوصل بها إلى معرفة الأشياء، وقوله: (كلّ شيء) عموم، معناه الخصوص في كل ما يمكن أن يعلمه ويحتاج إليه"[٩٣]. فالقصد من هذا التعبير هو الدلالة على الكثرة، "فـ (كلّ شيء) مستعمل هنا في الأشياء الكثيرة كما تقدم في نظائره غير مرة...أي آتيناه وسائل أشياء عظيمة كثيرة"[٩٤]. فكان العموم هنا محددا فيما يريده ويحتاج إليه، وما أوتيه من أسباب القوة، ومفاتيح العلم.

ولعل التحديد في قوله تعالى : (إنا مكنا له في الأرض) ينزع نحو دلالة عدم الشمول والإحاطة، إذ ليس من المعقول أن يملك كل ما في الأرض، لكن مُكِّن له في بعض الأرض، فناسب ذلك أن تكون دلالة (كل) هنا مناسبة لهذا التمكين الجزئي؛ لاستحالة التمكين الكلي...فناسب بالجزء الدلالة على الجزء بـ (كل)، وليس الإحاطة والشمول. ثم تكتسب دلالة الآية بعدا جديدا بتوظيف كلمة (سببا)، إذ المعنى يكون (آتيناه سببا من كل شيء) فقط، سبب واحد من كل شيء، وليس أسباب الشيء مجتمعة، فكانت الدلالة على الجزئية كذلك دون الكلية

٩٣- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٥٣٨/٣. وينظر: الرازي، مفاتيح الغيب ٤٩٥/٢١.
٩٤- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٤/١٦.

وفي آية (سورة النمل) المتعلقة بسليمان (عليه السلام) يكون معنى (وأوتينا من كل شيء) "أي يصلح لنا ونتمناه، وليس على العموم"[٩٥]. فالإتيان ليس عاما ومحيطا بكل شيء على إطلاقه، بل المراد الدلالة "على كثرة ما أوتيه، كما يقال: (فلان يقصده كل أحد)، و(يعلم كل شيء)، ومراد به كثرة قصاده، وغزارة علمه"[٩٦]. ففي هذا التعبير إبانة عن تملّك ما يهم من أمور مما يتطلبه الملك، وقد جمع للدلالة على الكثرة (كل) الدالة على الإحاطة، و(شيء) النكرة الدالة على عموم ما يراد الإبانة عنه، ثم حدد معنى العموم والإحاطة بـ (من) الدالة على التبعيض، "ففي (كل شيء) عمومان: عموم (كل)، وعموم النكرة، وكلاهما هنا عموم عرفي، فـ (كل) مستعملة في الكثرة، و(شيء) مستعمل في الأشياء المهمة مما له علاقة بمقام سليمان"[٩٧]. ولعل قوله تعالى (وورث سليمان داود) في صدر الآية توجه الدلالة نحو البعضية، فهو لم يرثه في كل شيء، فالأنبياء لا يورَّثون، فدلالة الكلمة (ورث) تدل على البعضية التي انتظمت الآية من بدايتها، وتوجه دلالة (كل) لغير معنى الإحاطة والشمول.

وفي آية (سورة النمل) المتعلقة ببلقيس ربما يبدو فيها مساواة مع وصف سليمان، فكل منهما قد أوتي من كل شيء، والفرق بينهما أن سليمان – عليه السلام– هو من أخبر عن نفسه بذلك استنادا إلى ما آتاه الله من النبوة والملك، ودعوته أن يهبه الله ملكا لا ينبغي لأحد من بعده، أما الإخبار عن بلقيس فقد كان على لسان الهدهد الذي تغيَّب بدون أمر حتى تفقَّده سليمان فلم يجده، فتوعده، كما حكى القرآن " □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ " (سورة النمل). ولا شك أن الهدهد قد بلغه توعد سليمان (عليه السلام) إياه، فقد بادر الهدهد بهذا الخبر حثا لانتباهه، وتشويقا له للاستماع إلى قوله، "فلما كان سليمان قد آتاه الله من كل شيء، وكان له عرش عظيم، أخبره بهذا النبأ العظيم، حيث كان في الدنيا من يشاركه فيما يقرب من ذلك...فأخبره عن الملك الذي أوتيته المرأة، وكان سليمان قد سأل الله أن يؤتيه ملكا لا ينبغي لأحد من بعده، فأخبر ما ظاهره الاشتراك بينه وبين هذه المرأة التي ليس من شأنها ولا شأن النساء أن تملك فحول الرجال"[٩٨].

٩٥- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢٣٥/٤.
٩٦- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ٢٧٧/٦.
٩٧- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٣٨/٩.
٩٨- أبو حيان، البحر المحيط، ٢٢٨/٨.

فكان إخبار الهدهد تدليلا على كثرة ما أوتيت المرأة، وإن كان ظاهره التسوية بين ملك سليمان (عليه السلام) وملكها، وليس هذا صحيحا، "فقول سليمان – عليه السلام– يرجع إلى ما أوتي من النبوة والحكمة، ثم إلى المُلْك وأسباب الدنيا، وأما قول الهدهد فلم يكن إلا إلى ما يتعلق بالدنيا"[٩٩]. ولعلنا نلمح في الحديث بداية أنه جاء للتعبير عن دلالة مخصوصة لحدث مخصوص، فقد عبَّر الهدهد عنها بقوله (امرأة تملكهم)، ولم يقل (ملكة)، ولعل وصفها بهذا الوصف تعريض بالانتقاص من قدرها، وتنزيل من شأنها، فانتظم ذلك من دلالة (وأوتيت من كل شيء) يعينها على تملكهم، وليس كل شيء على إطلاقه، فناسب هذا التعبير بلفظة (امرأة)، ثم رُكِّب مع هذه الدلالة انتظام دلالة (كل) الدالة على التبعيض فيما يخص التعبير بكلمة (امرأة).

وإجمالا فالآيات الثلاثة السابقة تعبير عن عظم الملك، وكثرة ما أوتيه كل منهم، لكنها ليست متساوية في تقدير الملك المقصود، فيفهم من كل منها ما يناسب المذكور معها من أسباب الملك وأماراته، فهي إن كانت مشتركة فيما تعبر عنه عموما "فكل مقام يحمل على ما يناسب المتحدث عنه"[١٠٠].

٣٠- قوله تعالى: " ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک[١٠١] ک ک گ گ گ گ " (الحج).

في هذه الآية ورد موضعان لـ (كل)، أولهما قوله تعالى: (وعلى كل ضامر)، والآخر قوله تعالى: (من كل فج عميق)، وهي في الموضعين غير دالة على إحاطة، وإنما تدل على التكثير، فالقصد من قوله: (كل ضامر) وهو البعير المهزول الدلالة على أن الغالب فيمن يحج أن يأتي راكبا في قوله تعالى: (يأتوك رجالا وعلى كل ضامر)، فذكر – سبحانه– الحال الغالبة، وما ينتهي إليه حال الحجاج، حتى استدل قوم بعدم فرضية الحج على راكب البحر كونه ليس مذكورا في الآية، "والاستدلال بقوله (يأتوك رجالا وعلى كلّ ضامر) على سقوط فرض الحج على من يركب البحر ولا طريق له سواه، لكونه لم يذكر في هذه الآية ضعيف، لأن مكّة ليست على بحر، وإنما يتوصَّل إليها على إحدى هاتين الحالتين: مشي، أو ركوب، فذكر تعالى ما يتوصَّل به إليها"[١٠٢].

٩٩- الرازي، مفاتيح الغيب، ٥٥١/٢٤.

١٠٠- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٣٨/١٩.

١٠١- هذا الموضع أيضا كان يفترض تناوله في المبحث الثاني من هذا البحث، ولكن لوقوعه متصلا بقوله تعالى (من كل فج عميق) وتعلق كل منهما بالآخر، فقد عالجته هنا.

١٠٢ - أبو حيان، البحر المحيط، ٥٠٢/٧.

فليس القصد الإحاطة بكل سبيل موصِّل إلى مكة، لكن ذكر ما عليه غالب حال الناس. وهو ركوب الدواب إلى الحج، " وكلمة (كلّ) من قوله: (وعلى كلّ ضامر) مستعملة في الكثرة، أي (وعلى رواحل كثيرة). وكلمة (كلّ) أصلها الدلالة على استغراق جنس ما تضاف إليه، ويكثر استعمالها في معنى كثير مما تضاف إليه"[١٠٣]. وقد مثّل الطاهر بن عاشور بهذه الآية كثيرا في ثنايا تفسيره على استخدام (كل) للتكثير وعدم الإحاطة[١٠٤].

وكذلك المقصود من (كل) في قوله تعالى: (من كل فج) الدلالة على التكثير، فلما كان الغالب على الحجاج أن يأتوا ركبانا، فإن الغالب عليهم كذلك أن يأتوا من طرق بعيدة، فذكر الغالب والأكثر في الحالين، "والفج: الشق بين جبلين تسير فيه الركاب، فغلب الفج على الطريق؛ لأن أكثر الطرق المؤدية إلى مكة تسلك بين الجبال"[١٠٥].

فقصد بـ (كل) في الموضعين في الآية الدلالة على التكثير، وما يغلب من حال أكثر الناس، فذكر في الموضع الأول أن حال أكثر الناس في إتيانهم الحج ركبانا، وذكر في الموضع الثاني حال أكثرهم في الإتيان من الطرق البعيدة.

٣١- قوله تعالى: "ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ" (القدر).

تتناول الآية نزول الملائكة في ليلة القدر من أجل كل أمر، وقد سبقت (كل) بـ (من)، وليست دالة على الإحاطة هنا، فليس المقصود بالأمر هنا عامة الأمور ومطلقها، بل هو محدد بما يخص أمور العام المقبل، "أي تتنزل من أجل كل أمر قضاه الله لتلك السنة إلى قابل"[١٠٦]. فما يقضي الله من أمور للعام التالي تتنزل الملائكة به في هذه الليلة، "فقول الأكثرين: من أجل كلّ أمر قدِّر في تلك السَّنة من خير أو شر"[١٠٧].

ورغم تعدد معاني (من) المحتملة في هذه الآية، غير أنها مع هذه الاحتمالات لم تغير دلالة (كل) إلى عدم قصد الإحاطة بها، "فـ (من) في قوله (من كلّ أمر) يجوز أن تكون بيانية تبين الإذن من قوله: (بإذن ربهم)، أي بإذن ربهم الذي هو في كلّ أمر. ويجوز أن تكون بمعنى الباء، أي تتنزل بكل أمر... ويجوز أن تكون للتعليل، أي من أجل كلّ أمر أراد

١٠٣- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٤٤/١٧.
١٠٤- ينظر على سبيل المثال: التحرير والتنوير، ٢٨٧/١١. ١٠٦/١٢. ١٩٢/١٧.
١٠٥- السابق، ٢٤٥/١٧. وينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ٢٢٠/٢٣.
١٠٦- الزمخشري، الكشاف، ٧٨١/٤.
١٠٧- مفاتيح الغيب، ٢٣٥/٣٢.

اللّه قضاءه بتسخيرهم. و(كلّ) مستعملة في معنى الكثرة للأهمية، أي في أمور كثيرة عظيمة"(١٠٨).

أما عن المواضع التي وردت فيها (كل) مسبوقة بـ (من) في القرآن الكريم مع دلالتها على الإحاطة فعدتها ثلاثة عشر موضعا هي:

١- قوله تعالى: " ڎ ڎ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ " (النساء).

٢- قوله تعالى: " □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى " (التوبة: من الآية ١٢٢).

٣- قوله تعالى: " ڑ ک ک ک ک گ گ گ گگ گ ڳ ڳ گ گ گ" (الرعد: الآية ٢٣).

٤- قوله تعالى: " ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٺ " (سورة الحجر).

٥- قوله تعالى: " ڳ ڳ ڳ ڳ گ گ " (سورة النحل: من الآية ٨٤).

٦- قوله تعالى: " ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ " (سورة مريم).

٧- قوله تعالى: "ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ " (سورة الأنبياء).

٨- قوله تعالى: " ڳ ڳ ڳ گ گ گ گ ں ں " (سورة النمل: من الآية ٨٣).

٩- قوله تعالى: " گ گ ڳ ڳ ڳ " (سورة القصص).

١٠- قوله تعالى: " ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ " (سورة فاطر: من الآية ١٢).

١١- قوله تعالى: " ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ " (سورة الصافات: الآية ٧).

١٢- قوله تعالى: " ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڄ " (سورة غافر).

١٣- قوله تعالى: " □ ى ى ي ي □ □ □ " (سورة الذاريات).

المبحث الثاني
دلالة (كل) على غير الإحاطة بقرينة معنوية

١٠٨- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٤٦٤/٣٠.

توظف (كل) للدلالة على غير الإحاطة، ويكون المُعوَّل عليه في تبين دلالتها المرادة هو الأدلة والقرائن العقلية، ومعطيات السياق التي تُظْهِر عدم قصد عموم كل ما يدخل فيها، بل تكون الدلالة على غير الإحاطة هي المُتَوجَّه إليها لاستقامة المعنى، وهذا يقع كثيرا في كلام الناس مبالغة وتكثيرا – وإن كان هذا ليس خاصا بـ (كل) وحدها–، وثقة في توجيه الكلام نحو دلالته المقصودة، وحمله على معناه المقصود.

وقد وظفت (كل) لغير الإحاطة في القرآن الكريم بالدليل العقلي، والقرينة المعنوية، ودلالة العرف والعادة، وهو واقع في اللغة عموما، "وتخصيص العام جائز في الجملة، وأيضا تخصيص العامّ جائز بدليل العقل...فإن قيل: إذا كان اللفظ موضوعا للكلّ، ثم تبين أنه غير صادق في الكلّ كان هذا كذبا، وذلك يوجب الطعن في القرآن، قلنا: لفظ الكل كما أنه يستعمل في المجموع، فقد يستعمل مجازا في الأكثر، وإذا كان ذلك مجازا مشهورا في اللغة لم يكن استعمال اللفظ فيه كذبا والله أعلم"(١٠٩). فتكون دالة على غير الإحاطة عند تعذر تحقق الإحاطة فيها، "فتأتي (كل) مستعملة في الكثرة مجازا لتعذر الحقيقة، سواء أكان التعذر عقلا...أم كان التعذر عادة"(١١٠). والمقصود بالتعذر هنا وجود قرينة في الكلام تثبت معنى الخصوص المقصود فيها، "فلفظ (كل) وإن كان للعموم، لكن قد يستعمل في الخصوص عند القرينة، كما يقال: دخلت السوق فاشتريت كل شي"(١١١).

والآيات التي وظفت (كل) فيها لغير الإحاطة استدلالا بالقرينة المعنوية – وفقا لاجتهاد البحث– هي:

١– قوله تعالى: " ې ٻ ٻ □ □ □ □ □ □ □ □ " (سورة البقرة: من الآية ١٤٥).

٢– قوله تعالى: "ٿ ۋ ې ى ٻ □ " (سورة الأنعام: من الآية ٢٥).

٣– قوله تعالى: " ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڍ ڍ ڌ ڌ " (سورة الأعراف: من الآية ١٤٦).

٤– قوله تعالى: " □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى ى ي ي □ □ □ □" (سورة يونس).

١٠٩- الرازي، مفاتيح الغيب، ٣١٩/٢.
١١٠- الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٨٠/٧.
١١١- مفاتيح الغيب، ٦٣/٢٢.

في الآية الأولى يُسَرِّي الله (ﷻ) عن نبيه (ﷺ) بأن الذين أوتوا الكتاب إذا كانوا لم يتبعوا قبلته بما جاءهم من آيات، فإنهم لن يفعلوا ولو آتاهم بكل آية، وواضح أن قصد التعبير بـ (كل آية) هو الدلالة على التكثير والمبالغة، وأنهم لا يؤمنوا بالعدد الكثير من الآيات، ولا الآيات العظيمة غير المحتملة للشك أو التكذيب، ففي "هذا تهدئة روعته (ﷺ)، وتطمين له حتى لا يتهالك على عدم إيمانهم، وهو عام في جميع المعجرات"(١١٢). وليس القصد الإتيان بكل آية ممكنة، فهذا لا يتأتى في زمان واحد ولا مكان واحد.

فكان القصد من استخدام (كل) هنا هو تهدئة النبي (ﷺ) وتسليته، بأن صدهم وإعراضهم ليس راجعا له، ولا لما معه من آيات لإثبات صدقه، بل الأمر يعود إليهم أنفسهم، حيث لا يتفكرون في الآيات ولا ينتفعون بها، "ففي هذه الآية مبالغة عظيمة، وهي متضمنة التسلية لرسول الله (ﷺ) وترويح خاطره؛ لأن هؤلاء لا تؤثر فيهم كل آية، ولا يرجعون إلى الحق، وإن جاءهم بكل برهان فضلا عن برهان واحد، وذلك أنهم لم يتركوا اتباع الحق لدليل عندهم أو لشبهة طرأت عليهم، حتى يوازنوا بين ما عندهم، وما جاء به الرسول (ﷺ) ويقلعوا عن غوايتهم عند وضوح الحق، بل كان تركهم للحق تمردا وعنادا مع علمهم بأنهم ليسوا على شيء، ومن كان هكذا فهو لا ينتفع بالبرهان أبدا"(١١٣).

وفي الآيات الثلاثة التالية حكم على الكافرين والمتكبرين والمجرمين بأنهم لن يؤمنوا مهما رأوا من آيات، ولو رأوا كل آية، وجاءتهم كل آية لا يؤمنون، والقصد بكل آية "الآيات المنزلة، والآيات التكوينية، والمعجزات، أي لا يؤمنون بآية من الآيات كائنة ما كانت"(١١٤). فالمعنى هو نفسه كما في الآية الأولى الدلالة على عدم إيمانهم بالآيات المتكاثرة المتواترة، وليس القصد الإحاطة بكل آية على سبيل الإجمال، "فمقصود هذه الجملة الإخبار عن المبالغة التامة والعناد المفرط في عدم إيمانهم، حتى أن الشيء المرئي الدال على صدق الرسول حقيقة لا يرتبون عليه مقتضاه، بل يرتبون عليه ضد مقتضاه"(١١٥).

فالآيات الأربعة السابقة دلت فيها (كل) على غير الإحاطة لعدم إمكانية حدوث مجيء كل آية إليهم، "فيتعذر أن يرى القوم كل أفراد ما يصح أن يكون آية، فلذلك كان المراد بـ

١١٢- ابن عرفة، التفسير، ٤٥٦/٢.
١١٣- الشوكاني، فتح القدير، ١٧٨/١.
١١٤- السابق، ٢٧٩/٢. وينظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ٢٧٢/٣.
١١٥- أبو حيان، البحر المحيط، ٤٧٠/٤.

(كل) معنى الكثرة الكثيرة"[١١٦]. وقد حقق استخدام (كل) الدلالة على عنادهم وغيِّهم وضلالهم، بحيث إن وقوع الآيات الكثيرة التي تشبه الاستغراق لا يؤثر فيهم، ولا يؤمنون بها.

٥- قوله تعالى: " ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ " (سورة طه).

٦- قوله تعالى: " ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ " (سورة القمر).

الآيتان تقرران تكذيب فرعون وقومه بالآيات التي جاءتهم، فقد كذبوا بآيات الله كلها، وبين هاتين الآيتين والآيات الأربعة السابقة شبه واختلاف في الوقت ذاته، أما الشبه ففي تقرير التكذيب بكل الآيات، وأما الاختلاف ففي صورة توظيف (كل)، فقد وظفت في الآيات السابقة مبتدأة ومؤسسة، ووظفت في هاتين الآيتين مؤكدة وتابعة. وأقف أولا مع دلالة التأكيد بـ (كل) هنا، ثم نردف بالفرق بين التعبيرين، وما دلالة توظيف كل منهما في موضعه.

ويذهب بعض المفسرين إلى أن المقصود بالآيات هنا في الآيتين ما رآه من آيات دالة على توحيد الله، ونبوة موسى وهارون – عليهما السلام–، "فقوله: (كلها) عائد على الآيات التي رآها، لا أنه رأى كل آية لله، وإنما المعنى أن الله أراه آيات ما بكمالها، وكانت رؤيته لهذه الآيات مستوعبة، يرى الآية كلها كاملة، كأنه قال: (لقد أريناه آياتنا بكمالها)"[١١٧]. فقد رأى عددا معلوما من الآيات، لكن كل واحدة منها كانت تامة مستوعبة لأسباب التصديق والإيمان، لكنه مع ذلك كذب بها.

ويرى الرازي أن المقصود بالآيات هنا ما رآه هو بنفسه، وجاءه مقصودا به هدايته، وما يراه من آيات في الكون دالة على الله (ﷻ)، "فيحتمل أن يقال: المراد أنهم كذبوا بآيات الله كلها السمعية والعقلية، فإن في كل شيء له آية تدل على أنه واحد"[١١٨]. وكذلك ما قصه موسى (عليه السلام) عليه من آيات غيره من الأنبياء السابقين، فكذب بها كلها، "فيكون موسى (عليه السلام) أراه آياته وعدد عليه ما أوتي غيره من المعجزات، فكذب موسى من فرط عناده، وأبى الإيمان والطاعة لعُتُوِّه"[١١٩].

ويجوز أن تكون الآيتان محمولتين على أن تكذيب رسول واحد يعني تكذيب كل الرسل، ففي تكذيب فرعون لموسى تكذيب لغيره من الرسل، وفي إنكار الآيات التي رآها إنكار لغيرها

١١٦- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ١٨١/٧. وينظر: ١٠٥/٩.

١١٧- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٨٤/٤. وينظر: السمعاني، تفسير القرآن، ٣٣٥/٣. الشوكاني، فتح القدير، ١٥٤/٥.

١١٨- الرازي، مفاتيح الغيب، ٣١٩/٢٩.

١١٩- البيضاوي، أنوار التنزيل، ٣٠/٤.

من الآيات، فيكون كمن كذب بالآيات كلها تلك التي جاء بها موسى، وجاء بها غيره من الأنبياء، كما قال تعالى: "ﮨ ﮩﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ " (سورة هود: من الآية ٥٩). "يعني هودا وحده، وذكره بلفظ الجمع لأن من كذب رسولا واحدا كمن كذب جميع الرسل"[١٢٠]. وكما قال تعالى عن قوم نوح: " ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ " (سورة الفرقان: من الآية ٣٧). مع أنهم كذبوا رسولا واحدا كذلك.

وللثعالبي (ت٨٧٥ هـ) رأي في الآية الثانية، يقول: "يحتمل أن يكون قوله: (ولقد جاء آل فرعون النذر) كلاما تاما، ثم يكون قوله: (كذبوا بآياتنا كلها) يعود على جميع من ذكر من الأمم"[١٢١]. وهذا إن كان رأيا محتملا، فإنه يُضعَّف بدلالة الآيتين معا، حيث إنه قد ذكر في الآية الأولى (سورة طه) تكذيب فرعون بالآيات كلها، فتحمل آية (سورة القمر) كذلك على فرعون وحده؛ دليلا على كثرة ما أوتي من الآيات، وما جاءه منها، وعظم طغيانه، وكفره، وغيِّه. وحتى مع صحة هذا الرأي فإن تكذيب كل قوم بالآيات كلها محمول على أن التكذيب ببعض الآيات يعد تكذيبا لكل الآيات، فلم يأت قوم كل الآيات، لكن قد جاءهم بعضها.

نأتي إلى الفرق بين الاستخدامين (كل آية)، و(آياتنا كلها)، والسر في توظيف كل منهما في موضعه، ويتأتى الفرق أولا في دلالة استخدام (كل) موطئة، ومؤكدة، "وقد تقول: ما الفرق بينها إذا تقدمت أو كانت مؤكدة، نحو (كل الطلاب حضر) أو (حضر الطلاب كلهم)؟ والجواب: أنها إذا تقدمت أفادت العموم ابتداء، ولم تدع احتمالا لغير الإحاطة، وإذا تأخرت وكانت مؤكدة احتمل الكلام العموم وغيره، ثم جئت بما يرفع احتمال عدم العموم"[١٢٢]. ففي تقدمها دلالة على العموم دون احتمال غيرها، وفي تأخرها رفع لاحتمال عدم إرادة العموم في المتقدم عليها، أي أن إفادتها العموم مع تقدمها أوسع.

وهذا يفسِّر سبب توظيف كل استخدام في موضعه، ففي الآيات الأربعة التي تقدمت، أتت (كل) مؤسسة وموطئة دلالة على عموم أوسع، وإحاطة أشمل، وقد كان سياق الآيات واحدا هو الشرط، بحيث إن الآيات تثبت أنه مهما تأتهم من آيات لن يؤمنوا، ولذا جاءت (كل) مبتدأً بها للدلالة على كثرة الآيات التي لن يؤمنوا لأجلها، فمهما كان العدد، حتى لو كان كل آية ممكنة لن يؤمنوا، وهذا المعنى يناسبه الابتداء بـ (كل). أما في هاتين الآيتين

١٢٠- البغوي، معالم التنزيل، ٤٥٤/٢. وينظر: الزمخشري، الكشاف، ٤٠٥/٢.
١٢١- الثعالبي، الجواهر الحسان، ٣٤٢/٥.
١٢٢- د.فاضل السامرائي، معاني النحو، ١٤٢/٤.

فتقرير لحال فرعون وقومه الذين كذبوا بالآيات كلها، ولذا استخدمت (كل) تأكيدا، وهي وإن دلت على الكثرة، فهي لتوكيد العموم في (آياتنا)، دلالة على كثرة ما جاءه من آيات، غير بالغة في إحاطتها وعمومها (كل) الموطئة – والله أعلم– .

٧– قوله تعالى: " ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ" (سورةالبقرة: من الآية ٢٦٠).

في هذه الآية يأمر الله (ﷻ) إبراهيم (عليه السلام) أن يجعل على كل جبل جزءا من الطير؛ لكي يطمئن قلبه برؤية كيفية إحياء الموتي، ولعله مفهوم بدلالة العقل وتوجيهه أن الجبال المقصودة هنا ليست كل جبل على الأرض عامة؛ لأن هذا لا يستقيم، وليس باستطاعة إبراهيم (عليه السلام) فعله، فيكون القصد ما حولك من جبال، أو عدد معلوم من الجبال، فمعنى (كل جبل): "على كل جبل من الجبال التي بحضرتك وفي أرضك. وقيل: كانت أربعة أجبل. وعن السدّى: سبعة"(١٢٣).

فقد وظفت (كل) في الآية للدلالة على غير الإحاطة، وتكفلت القرينة ببيان ذلك، والتوجيه إليه، ويستدل على هذا بمحذوف تقديره (حولك) أو (أمامك)، أو تكون الإحاطة غير مرادة بتحديد عدد معلوم للجبال المقصودة، "فالعموم في (كل جبل) مخصص بوصف محذوف أي: (يليك)، أو: (بحضرتك)، دون مراعاة عدد. قاله مجاهد. وروي عن ابن عباس أنه أمر أن يجعل على كل ربع من أرباع الدنيا، وهو بعيد. وخصصت الجبال بعدد الأجزاء، فقيل: أربعة، قاله قتادة، والربيع، وقيل: سبعة، قاله السدي، وابن جريج، وقيل: عشرة، قاله أبو عبد الله الوزير المغربي"(١٢٤).

وسواء أتخصصت دلالة (كل) في الآية بمحذوف، أم بعدد معلوم للجبال المقصودة، فإن (كل) في الحالتين قد دلت على غير الإحاطة.

٨– قوله تعالى: " ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ " (سورة النساء: من الآية ١٢٩).

٩– قوله تعالى: " ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ " (سورة الإسراء).

١٢٣- الزمخشري، الكشاف، ٣١٠/١. وينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٣٥٥/١. الخازن، لباب التأويل، ١٩٨/١.

١٢٤- أبو حيان، البحر المحيط، ٦٤٧/٢.

وقع النهي في إحدى الآيتين السابقتين عن الميل كلّ الميل عن المرأة، وفي الأخرى جاء النهي عن بسط اليد كل البسط، و(كل) في الآيتين ليس مرادا بها النهي عن الميل، والبسط مطلقا، فهي ليست دالة على الإحاطة. وقد جاء المنهي عنه بعد (كل) معرفا بـ (أل)، ولذلك أثر في تبين دلالة (كل) هنا، إذ يختلف المعنى المراد حسب مضاف (كل) نكرة كان أم معرفة.

فـ (كل) إذا أضيفت للنكرة كانت ناصَّة على استغراق أفراد ما أضيفت إليه، في حين تعني إضافتها للمعرفة استغراق أجزاء ما أضيفت إليه، "والذي يظهر أنه متى أضيف (كل) إلى نكرة كانت ناصة في كل فرد مما دلت عليه تلك النكرة مفردا كان أو تثنية أو جمعا، وتكون لاستغراق الأجزاء، بمعنى أن الحكم ثابت لكل جزء من جزيئات النكرة...وإذا أضيفت لمعرفة فإذا كان مفردا كانت لاستغراق أجزائه، ويلزم منه المجموع، ولذا يصدق قولنا: (كل رمَّان مأكول)، ولا يصدق: (كل الرمَّان مأكول) لدخول قشره، وبعبارة أخرى يصدق (كل رجل مضروب)، ولا يصدق (كل الرجل مضروب) إلا إذا ضربت جميع أجزائه"[١٢٥]. فتدل (كل) مع المعرفة على أجزاء هذه المعرفة، أي الإحاطة بها مفردة، "فإذا قلت: (أكلت كل رغيف لزيد) كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرغيف إلى (زيد) صارت لعموم أجزاء فرد واحد"[١٢٦].

ولذا فإن إضافة (كل) إلى المعرفة في الآيتين مقصودا به الإحاطة بأجزاء المضاف وهو (الميل) في الآية الأولى، و(البسط) في الآية الأخرى. وليس النهي عن كل ميل، وكل بسط؛ لأنه ليس متصورا أن يقع النهي عن جنس كل منهما، لعدم إمكانية تحقق عدم الميل مطلقا في الأولى، وعدم تصور النهي عن بسط اليد مطلقا في الأخرى.

فيكون النهي في الآية الأولى عن المبالغة في الميل، وتجاوز الحدِّ فيه، فقد يقع الميل فيما لا يملك الإنسان، وهو ميله بقلبه، لكن وجب ألا يتحصل من هذا الميل جور، "والمعنى أنكم لستم منهيون عن حصول التفاوت في الميل القلبي لأن ذلك خارج عن وسعكم، ولكنكم منهيون عن إظهار ذلك التفاوت في القول والفعل"[١٢٧]. فلم يقع النهي عن مطلق الميل، فليس هذا في وسع الإنسان، ولكن وقع النهي عن تمام الميل وكماله، "واجتناب كل الميل

١٢٥- السبكي، أحكام كل وما عليه تدل، ٥٥.
١٢٦- ابن هشام، مغني اللبيب، ٨٤/٣.
١٢٧- الرازي، مفاتيح الغيب، ٢٣٧/١١.

داخل في الوسع، ولذلك وقع النهي عنه، أي أنه إن وقع منكم التفريط في شيء من المساواة، فلا تجوروا كل الجور"[١٢٨].

فلما كان الإنسان مطالبا بالعدل والمساواة، وهذا لا يتحقق منه كمالا وتماما، لعدم قدرته على التسوية في ميل قلبه، وهوى نفسه وجب عليه أن يأتي ما استطاع، ولا يجور جورا تاما، "فقد رفع عنكم تمام العدل وغايته، ولكن ائتوا منه ما استطعتم بشرط أن تبذلوا فيه وسعكم وطاقتكم، وبوجه آخر لن تستطيعوا التسوية في الميل القلبي ولو حرصتم، ولا التسوية الكلية في نتائج الحب من الأقوال والأفعال"[١٢٩].

وفي الآية الأخرى وقع النهي عن بسط اليد كل البسط، في مقابل النهي كذلك عن غلها بالنفقة، والقصد هو التوسط بين الأمرين، فجاء النهيان "ممثلين لمنع الشحيح، وإسراف المبذر زجرا لهما عنهما، وحملا على ما بينهما من الاقتصاد"[١٣٠]. فليس النهي هنا عن بسط اليد مطلقا، بل القصد الإفراط فيه، "أي لا تتوسع في الإنفاق توسعا مفرطا، بحيث لا يبقى في يدك شيء"[١٣١]. فقصد بالنهي إنفاق كل ما في اليد حتى يبلغ حد التبذير، وقوبل هذا بالنهي عن غل اليد بالنفقة، فكما يُذَّم الإفراط في البخل، يُذَّم كذلك التفريط في البسط والنفقة.

وقد اقتضت بلاغة النظم القرآني أن يكون المضاف إلى (كل) معرَّفا في الآيتين، فلو كان منكرا بهذه الصورة (كل ميل)، لوقع النهي عن أي ميل مهما كان، وهذا لا يمكن ألبتة، "فمحال أن يتحقق العدل بين النساء، والتسوية حتى لا يقع ميل البتة ولا زيادة ولا نقصان فيما يجب لهن، فرفع لذلك تمام العدل وغايته"[١٣٢]. فجاء النهي عن بلوغ تمامه. ولو كان النهي عن (كل بسط) لكان أمرا بالبخل، فسيكون المعنى لا تبسط يدك أصلا؛ لأنه سيكون استغراق لأنواع البسط وأفراده، فجاء النظم كذلك نهيا عن تجاوز الحد فيه، وإنفاق كل ما في اليد حتى لا يبقى منه شيء.

١٠- قوله تعالى: " □ □ □ □ ى ى ي ي □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ " (سورة الأنعام).

١٢٨- أبو حيان، البحر المحيط، ٨٩/٤. وينظر: النسفي، مدارك التنزيل، ٤٠٢/١.
١٢٩- النيسابوري، غرائب القرآن، ٥١٠/٢.
١٣٠- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ١٦٨/٥. وينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، ٢٥٣/٣. إسماعيل حقي، روح البيان، ١٥١/٥.
١٣١- الرازي، مفاتيح الغيب، ٣٢٩/٢٠.
١٣٢- الزمخشري، الكشاف، ٥٧٢/١.

تتناول الآية إمهال الظالمين، ومدهم بالنعم استدراجا لهم، فلما نسوا ما ذكروا به، فتح الله عليهم أبواب كل شيء، وظاهر أن مراد الآية هو الدلالة على التكثير، وليس الإحاطة بكل شيء على إطلاق العموم، وبلوغ الاستغراق، "فكل شيء معناه مما كان سُدَّ عليهم بالبأساء والضراء من النعم الدنيوية، فهو عموم معناه الخصوص"(١٣٣). فالقصد هو الدلالة على إمهالهم، وتيسير مراداتهم، وبلوغ الإنعام عليهم حدا كبيرا "استدراجا لهم بتيسير مطالبهم الدنيوية، وعبَّر عن ذلك بقوله: (فتحنا عليهم أبواب كل شيء)، إذ يقتضي شمول الخيرات، وبلوغ الطلبات"(١٣٤).

فليس المراد أنهم أوتوا كل شيء على إطلاق اللفظ وعمومه، بل القصد ما يدل عليه العقل مما هو معلوم من أبواب الخير التي يُنْعَم على الناس بها، "ولفظ (كل) هنا مستعمل في معنى الكثرة...أو استعمل في معناه الحقيقي على أنه عام مخصوص، أي أبواب كل شيء يبتغونه، وقد علم أن المراد بكل شيء جميع الأشياء من الخير خاصة"(١٣٥).

١١- قوله تعالى: " ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ " (سورة القصص).

تشبه هذه الآية الكريمة إلى حد ما الآية السابقة، وإن كان الاختلاف بينهما أن (كل شيء) محدد هنا بالثمرات، وهو كذلك لفظ عام يدل على عدم الإحاطة، مرادا به التعبير عن الكثرة والوفرة، "فـ (كل شيء) يعني ما به صلاح حالهم، وقوام أمرهم، وليس العموم فيه على الإطلاق"(١٣٦). فلاشك أن المقصود هو ما يعرفونه من الثمرات، وما هو في محيطهم، فهو "عام مخصوص يراد به الكثرة"(١٣٧). فيكون معلوما في الآية بدلالة العرف والعادة أن الثمرات هنا مخصوصة بما في بلادهم، وما يأتي إليهم مما يجاورهم، "فهذا عموم عرفي، أي ثمر كل شيء من الأشياء المثمرة المعروفة في بلادهم، والمجاورة لهم، و استعمل (كل) في معنى الكثرة"(١٣٨).

١٣٣- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢٩٢/٢. وينظر: البغوي، معالم التنزيل، ٤٢/٣. الرازي، مفاتيح الغيب، ٥٣٥/١.
١٣٤- أبو حيان، البحر المحيط، ٥١٤/٤.
١٣٥- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٣٠/٧.
١٣٦- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢٩٣/٤.
١٣٧- أبو حيان،البحر المحيط، ٣١٥/٨. وينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ٦/٢٥.
١٣٨- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ١٤٩/٢٠.

١٢- قوله تعالى: " □ □ □ى ى ي ي □ □ □ □ □ □ □ □" (سورة الأنعام: من الآية ١٠١).

١٣- قوله تعالى: "ۋ ۋ و و ۋ ۋ ې ې ٻ ٻ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □" (سورة الفرقان).

١٤- قوله تعالى: " ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ" (سورة الأنعام: من الآية ١٠٢).

١٥- قوله تعالى: " ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ " (سورة الرعد: من الآية ١٦).

١٦- قوله تعالى: " ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ " (سورة الزمر).

١٧- قوله تعالى: " ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک " (سورة غافر).

تقرر هذه الآيات الستة أن الله تعالى قد خلق كل شيء[١٣٩]، فيدخل في عموم قوله: (كل شيء) كل ما يمكن الدخول فيه، فتصدق فيه صفة الخلق، فعلم بقرينة العقل، ودليل الحال أن المقصود بكل شيء "مما يطلق عليه صفة المخلوق"[١٤٠]. فخرج من هذا العموم ما لا يمكن أن يكون مخلوقا بدليل العقل، فانتفى معنى الإحاطة في (كل) لعدم ثبوت صفة الخلق لكل شيء مطلقا، "فهذا عموم معناه الخصوص، أي: وخلق العالم، فلا تدخل فيه صفاته ولا ذاته، كقوله: "ورحمتي وسعت كل شيء" ولا تسع إبليس ولا من مات كافرا، و"تدمر كل شيء"، ولم تدمر السموات والأرض"[١٤١]. ووفقا لابن جني فإن هذا التخصيص بدهي، معلوم ضرورة، يقول: "وقوله تعالى: (وخلق كل شيء) وهو سبحانه شيء[١٤٢]، وهذا

١٣٩- أدى الاستدلال بظاهر هذه الآيات، والقول بالاستغراق في (كل) إلى إثبات أن القرآن مخلوق في أدلة المعتزلة، وهو استدلال ناقص بدلالة قرائن الأحوال والعقل – كما جاء في رد أهل السنة عليهم-.

١٤٠- البغوي، معالم التنزيل، ٤٣٤/٣.

١٤١- أبو حيان، البحر المحيط، ٦٠٤/٤. وينظر: الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٥٤/٢٤.

١٤٢- تسمية الله سبحانه بـ (شيء) جائز، يقول الرازي: "أطبق الأكثرون على أنه يجوز تسمية الله تعالى باسم الشيء...أما حجة الجمهور فوجوه: - الحجة الأولى: قوله تعالى: "قل أيّ شيء أكبر شهادة قل الله" (سورة الأنعام: من الآية ١٩). وهذا يدل على أنّه يجوز تسميةُ الله باسم الشيء... لما قال: (أيّ شيء أكبر شهادة)، ثم قال: (قل الله شهيد بيني وبينكم) وجب أن تكون هذه الجملة جارية مجرى الجواب عن قوله: (أي شيء أكبر شهادة)، وحينئذ يلزم المقصود. الحجة الثانية: قوله تعالى: (كل شيء هالك إلا وجهه) (سورة القصص: من الآية ٨). والمراد بوجهه ذاته، ولو لم تكن ذاته شيئا لما جاز استثناؤه عن قوله: (كل شيء هالك)، وذلك يدل على أنّ الله تعالى مسمى بالشيء..."مفاتيح الغيب، ١١١/١. ١٢/ ٤٩٨. ويستدل ابن عاشور على ذلك بآية (سورة الأنعام) المذكورة في قول الرازي السابق قائلا: "وفي هذه الآية ما يقتضي صحة إطلاق اسم (شيء) على الله تعالى، لأن قوله: (الله شهيد) وقع جوابا عن قوله: (أي شيء) فاقتضى إطلاق اسم (شيء) خبرا عن الله تعالى، وإن لم يدل صريحا. وعليه فلو أطلقه المؤمن على الله تعالى لما كان في إطلاقه تجاوز للأدب ولا إثم" التحرير والتنوير، ١٦٧/٧. ولذا فالعموم في الخلق شمله سبحانه ابتداءً وفقا لمعنى الإحاطة في (كل)، ثم خرج من هذا العموم بدليل العقل.

مما يستثنيه العقل ببديهته، ولا يحوج إلى التشاغل باستثنائه، ألا ترى أن الشيء كائنا ما كان لا يخلق نفسه"[١٤٣].

وقد ذهب ابن عطية (ت٥٤٢هـ) إلى أن الآية ليس بها تخصيص لعموم، لأنها لم تشمل ابتداءً صفات الله تعالى، يقول: "وقوله: (وخلق كل شيء) لفظ عام لكل ما يجوز أن يدخل تحته، ولا يجوز أن يدخل تحته صفات الله تعالى وكلامه، فليس هو عموما مخصَّصا على ما ذهب إليه قوم؛ لأن العموم المُخصَّص هو أن يتناول العموم شيئا ثم يخرجه التخصيص، وهذا لم يتناول قط هذه التي ذكرناها، وإنما هذا بمنزلة قول الإنسان: (قتلت كل فارس) و(أفحمت كل خصم)، فلم يدخل القائل قط في هذا العموم الظاهر من لفظه"[١٤٤]. وهذا القول مخالف لقول عامة المفسرين من جهة، ومن جهة أخرى هو مخالف لقول ابن عطية نفسه في موضع آخر من تفسيره: "وقوله تعالى: (اللّه خالق كل شيء) كلام مستأنف دال على الوحدانية، وهو عموم معناه الخصوص"[١٤٥]. وأيا كان الأمر فالمآل واحد في دلالة (كل) على غير الإحاطة في هذه الآيات.

بقي أن نلمح إلى أنه في آيتين من الآيات الستة السابقة استخدم لفظ الفعل الماضي (خلق)، وفي أربع استخدم لفظ اسم الفاعل (خالق)، وجاء في (سورة الأنعام) استخدام الصيغتين متعاقبتين في آيتين متتاليتين، ويعلل الرازي ذلك بقوله: "قال قبل هذه الآية بقليل: (وخلق كل شيء)، وقال هاهنا: (خالق كل شيء)، وهذا كالتكرار. والجواب من وجوه: الأول: أن قوله: (وخلق كل شيء) إشارة إلى الماضي، أما قوله: (خالق كل شيء) فهو اسم الفاعل، وهو يتناول الأوقات كلها، والثاني: وهو التحقيق أنه تعالى ذكر هناك قوله: (وخلق كل شيء) ليجعله مقدمة في بيان نفي الأولاد، وهاهنا ذكر قوله: (خالق كل شيء) ليجعله مقدمة في بيان أنه لا معبود إلا هو، والحاصل أن هذه المقدمة مقدمة توجب أحكاما كثيرة ونتائج مختلفة، فهو تعالى يذكرها مرة بعد مرة، ليفرع عليها في كل موضع ما يليق بها من النتيجة"[١٤٦].

والملاحظ أن صيغة الماضي (خلق) جاءت في الموضعين في سياق نفي الولد عن الله تعالى، بينما جاءت الصيغة الاسمية (خالق) في سياق عموم إثبات خلق الله كل شيء،

١٤٣- ابن جني، الخصائص، ٤٥٨/٢.
١٤٤- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٣٢٩/٢.
١٤٥- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٥٣٩/٤.
١٤٦- الرازي، مفاتيح الغيب، ٩٧/١٣.

ويمكن تعليل ذلك بأن صيغة الماضي في سياقها إثبات لأن عدم وجود الولد مقرر ابتداءً، وأنه سبحانه ليس له ولد منذ بدء الخلق، وأنه سبحانه عالم علما أزليا بعدم افتقاره إلى ولد، لقيامه بأمر الخلق وحده، وأن هذا لم يتغير في علمه سبحانه، ولم يطرأ ما يجعل المقرر في علمه متغيرا – والله أعلم– .

١٨- قوله تعالى: " ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹٹ ٹ ٹ ٹٹٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڄ "(سورة الأعراف: من الآية ١٥٦).

تقرر الآية أن رحمة الله تعالى تسع كل شيء، ومرجع ذلك إلى عدم الإحاطة كذلك، فرحمة الله عامة، لكن يدخل فيها من هو لها أهل، "قال بعض العلماء: هو عموم في الرحمة، وخصوص في قوله (كل شيء)، والمراد من قد سبق في علم الله أن يرحمهم دون سواهم"[١٤٧]. فالذي تشمله الرحمة هو المستحق لها، فيراد به "كل شيء يجوز أن يدخل فيها، فهو من العام الذي أريد به الخاص"[١٤٨]. وقد تقرر هذا الخصوص وتحدد، وانتفى معنى الإحاطة في الآية بتحديد المستحقين لها، حيث "أخبر سبحانه أنه سيكتب هذه الرحمة الواسعة للذين يتقون الذنوب، ويؤتون الزكاة المفروضة عليهم، والذين هم بآياتنا يؤمنون، أي يصدقون بها، ويذعنون لها"[١٤٩]. فتقرر بهذا أن الرحمة وإن كانت تتسع لكل شيء، ولكل أحد لا ينالها إلا مستحقها من العاملين المجتهدين.

١٩- قوله تعالى: " ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ککک ک گ گ گ گگ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ " (سورة الأحقاف).

وهذه الآية تقرر أن ريح عاد قد دمرت كل شيء، وهذا أيضا من العموم المخصوص، فالمقصود "كل شيء مبعوث لتدميره"[١٥٠]. فقد عبر عن قوة الريح وشدتها أنها تدمر كل شيء، أي أنها "تهلك من نفوس عاد وأموالهم الجم الكثير، فعبر عن الكثرة بالكلية"[١٥١]. فالمراد هو الدلالة على كثرة ما دمرته هذه الريح، والإبانة عن شدة إهلاكها، وليس القصد أنها خلفت كل شيء مدمرا، فقد دمرت ما أريد لها تدميره، وقد تحدد هذا بقوله تعالى: (بأمر ربها)، "أي مما أراد الله تدميره وإهلاكه من ناس أو ديار أو شجر أو نبات؛

١٤٧- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٤٦١/٢.
١٤٨- الرازي، مفاتيح الغيب، ٥٢٣/١٨.
١٤٩- الشوكاني، فتح القدير، ٢٨٧/٢.
١٥٠- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٥٦٦/٤.
١٥١- الزمخشري، الكشاف، ٣٠٧/٤.

لأنه لم يرد الله بها إهلاك الجبال والأكام والصخور، ولا العالم الذي لم يكن من قوم عاد"(١٥٢).

وقد استدل الرازي على عدم إرادة الإحاطة في قوله تعالى (تدمر كل شيء) بما جاء عن الريح في (سورة الذاريات) من قوله تعالى: " ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ " حيث يقول: "قوله: (أتت عليه) وصف لقوله: (شيء)، كأنه قال: (كل شيء أتت عليه جعلته كالرميم، ولا يدخل فيه السماوات لأنها ما أتت عليها، وإنما يدخل فيه الأجسام التي تهب عليها الرياح، فإن قيل: الجبال والصخور أتت عليها وما جعلتها كالرميم، نقول: المراد أتت عليه قصدا، وهو عاد وأبنيتهم وعروشهم، وذلك لأنها كانت مأمورة بأمر من عند الله، فكأنها كانت قاصدة إياهم، فما تركت شيئا من الأشياء إلا جعلته كالرميم"(١٥٣).

٢٠- قوله تعالى: " □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﯨ ﯩ ﯪ □ □ □ □ □ " (سورة يوسف).

٢١- قوله تعالى: " ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ " (سورة النحل: من الآية ٨٩).

تقرر هاتان الآيتان أن القرآن قد فصّل وبيّن كل شيء، والآيتان تشبهان في المعنى المتحصل منهما الآية التي تقدم ذكرها في المبحث الأول عن ألواح موسى (عليه السلام)، وهي قوله تعالى: " ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ" (سورة الأعراف: من الآية ١٤٥). وعليه تكون (كل) في الآيات الثلاثة ليس مقصودا بها الإحاطة بكل شيء مطلقا، بل المقصود كل شيء "مما يحتاج إليه العباد من الحلال والحرام، والأمر والنهي"(١٥٤). فعموم (كل) كذلك محدد بدلالة العقل وقرينة الحال، إذ يدخل فيه ما يتصور دخوله فيه عقلا، "فهو عموم عرفي، أي كل شيء تحتاج إليه الأمة في دينها على طريقة قوله تعالى: " ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ" (سورة الأنعام: من الآية ٣٨)."(١٥٥).

٢٢- قوله تعالى: " ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ " (سورة الإسراء: من الآية ١٢).

١٥٢- أبو حيان، البحر المحيط، ٥٨٨/٩.
١٥٣- الرازي، مفاتيح الغيب، ١٨٤/٢٨.
١٥٤- البغوي، معالم التنزيل، ٥١٩/٢. وينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢٨٩/٣.
١٥٥- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ٩٧/٩.

والمعنى في هذه الآية مشابه كذلك للآيتين السابقتين، إذ تقرر الآية أن الله قد فصل كل شيء تفصيلا، والإحاطة في معنى (كل) جزئية كذلك، فليس المقصود بكل شيء غير "ما تفتقرون إليه في دينكم ودنياكم"(١٥٦). فيتحصل كذلك عدم دلالة (كل) على الإحاطة لعدم ثبوت معناها إطلاقا.

٢٣- قوله تعالى: " گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ گ ڱ ڱ ڱ ں " (سورة الأعراف).

٢٤- قوله تعالى: " □ □ □ □ □ □ □ □ ى ې ې □ " (سورة الشعراء).

تعرض الآيتان مقالة قوم فرعون له أن يرسل حاشرين يأتوه بكل ساحر/سحار، ليعارضوا موسى (عليه السلام) ويباروه، "وعارضوا قوله: (إن هذا لساحر) بقولهم: (بكل سحار)، فجاءوا بكلمة الإحاطة وصفة المبالغة ليطامنوا من نفسه، ويسكنوا من قلقه"(١٥٧). ولم يكن المراد استدعاء جميع السحرة، بل المراد إحضار الماهرين منهم، والذين لهم دراية بفنونه ودقائقه، "فأمر بإحضار جميع السحرة المتمكنين في علم السحر؛ لأنهم أبصر بدقائقه، وأقدر على إظهار ما يفوق خوارق موسى في زعمه، فحضورهم مُغْنٍ عن حضور السحرة الضعفاء في علم السحر؛ لأن عملهم مظنة ألا يوازي ما أظهره موسى من السحر...والعموم في قوله: (بكل ساحر عليم) عموم عرفي، أي بكل ساحر تعلمونه وتظفرون به، أو أريد بـ (كل) معنى الكثرة"(١٥٨). فقد أرادوا أن يجمعوا عدد كبيرا من السحرة، ولذا عبرت (كل) "عن معنى الكثرة، أي بجمع عظيم من السحرة، يشبه أن يكون جميع ذلك النوع"(١٥٩).

ولعل وصف الساحر هنا بكونه (عليما) يحدد دلالة (كل) كذلك ويوجهها إلى غير معنى الإحاطة، فكأنهم قصدوا إلى أن يكون المجموع من السحرة (العليم) منهم، فلم يقولوا (عالم)، بل ثبَّتوا صفة العلم وكثَّروها بهذا الوصف، فعلم أن المدعوَّ من السحرة هم الكبراء والعلماء منهم، وليس كل مشتغل به. فكأن هذا الوصف (عليم) قرينة لفظية مضافة إلى القرينة المعنوية المحددة لمعنى الكثرة في (كل).

٢٥- قوله تعالى: " ٱ ٻ ٻ ٻ ٻپ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ " (الدخان).

١٥٦- النسفي، مدارك التنزيل، ٢٤٨/٢. وينظر: الخازن، لباب التأويل، ١٢٤/٣. الرازي، مفاتيح الغيب، ٣٠٧/٢٠. الشوكاني، فتح القدير، ٢٥٣/٣.
١٥٧- الزمخشري، الكشاف، ٣١١/٣. وينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ٥٠٢/٢٤.
١٥٨- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٥٣/١١.
١٥٩- السابق، ٤٥/٩.

الآية تصف ليلة القدر بكونها يفرق فيها كل أمر حكيم، و(كل) مشابهة في معناها لـ (كل) التي تقدم ذكرها في المبحث الأول وصفا لليلة القدر أيضا، وهي قوله تعالى: " ٿ ٿ ٹ ٹ ٺ ڈ ڤ ڤ ڦ ڦ " (القدر). فهي لغير الإحاطة في الموضعين، ونضيف على ما قيل هناك قول ابن عاشور: "كلمة (كلّ) يجوز أن تكون مستعملة في حقيقة معناها من الشمول، وقد علم اللّه ما هي الأمور الحكيمة فجمعها للقضاء بها في تلك الليلة، وأعظمها ابتداء نزول الكتاب الذي فيه صلاح الناس كافة. ويجوز أن تكون (كلّ) مستعملة في معنى الكثرة، وهو استعمال في كلام الله تعالى وكلام العرب...أي فيها تفرق أمور عظيمة. والظاهر أن هذا مستمر في كل ليلة توافق عد تلك الليلة من كل عام، كما يؤذن به المضارع في قوله: (يفرق)"[١٦٠]. والمعنى محدد بالوصف كذلك، وهو وصف الأمر بأنه (حكيم)، فلما كانت الأمور المقضيِّة هي الأمور الحكيمة، فقد خرج المعنى عن الإحاطة والعموم المطلق، إذ الأمر غير الحكيم ليس متضمَّنا معنى الآية، ولم تشمله (كل)، وهي قرينة لفظية كذلك تثبت معنى غير الإحاطة وتؤكد إرادته.

٢٦- قوله تعالى: "ۃ ۃۀ ۀ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ" (سورة هود: الآية ٥٩).

٢٧- قوله تعالى:" ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ" (سورة الحج:الآية ٣).

تذكر الآية الأولى طاعة عاد لأمر كل جبار عنيد، والمراد من (كل) الدلالة على الكثرة، بدلالة السياق اللغوي أولا، وهو حمل معناها على معنى قوله تعالى: (وعصوا رسله)، فهم لم يعصوا كل رسول، وإنما عصوا رسولا واحدا، لكنهم بعصيانهم له كأنهم عصوا جميع الرسل، وهم كذلك لم يتبعوا أمر كل جبار، لكن باتباعهم بعضهم كأنهم اتبعوا جميعهم. ثم بدلالة العقل فلا يُتَصوَّر أنهم عصوا أمر كل جبار على إطلاق القول، "فإن أريد كل جبار عنيد من قومهم فالعموم حقيقي، وإن أريد جنس الجبابرة فـ (كل) مستعملة في الكثرة"[١٦١]، أضف إلى ذلك أن الاتباع يكون من المأمورين العوام، وليس من كل القوم، ولذا لا يصدق فيهم جميعا طاعة كل جبار عنيد على فرضية أن المقصود هم جبابرة القوم، "فكأنه قيل: عصوا كل رسول واتبعوا أمر كل جبار، وهذا الوصف ليس كما سبق من جحود الآيات وعصيان الرسل في الشمول لكل فرد منهم، فإن الاتباع للأمر من أوصاف الأسافل دون الرؤساء"[١٦٢]. أضف إلى ذلك الوصف (عنيد) المحدِّد للجبار، فكأنهم كذلك لم يتبعوا كل جبار، بل العنيد منهم فقط.

١٦٠- ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٢٨٠/٢٥.
١٦١- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير ، ١٠٦/١٢.
١٦٢- أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ٢١٩/٤.

في حين تذكر الآية الأخرى اتباع بعض الناس لكل شيطان مريد، والمراد هو الدلالة على الكثرة أيضا، والتعبير عن ضلالهم وغيهم، "ويجوز أنه يريد شياطين الإنس، وهم رؤساء الكفار الذين يدعون من دونهم إلى الكفر، والثاني أن يكون المراد بذلك إبليس وجنوده...ويجوز أن يستعمل في غير الشيطان إذا جاوز حد مثله"(١٦٣). فسواء أكان المراد شياطين الجن أم شياطين الإنس فإنه لا يتصور طاعتهم لهم جميعا، بل القصد التعبير عن كثرة طاعتهم لهؤلاء الشياطين، حتى كأنهم أطاعوا كل شيطان لو حدث أن أمرهم، "فـ (كل): في قوله تعالى (كل شيطان) مستعملة في معنى الكثرة"(١٦٤). وكذلك وجه الوصف (مريد) المقصود بالشيطان، بأنه شيطان مخصوص موصوف بكونه (مريدا، فقد أكد الوصف على عدم قصد الإحاطة، إذ اتبعوا نوعا من الشياطين هو (المريد). ولذا كان الوصف مؤكدا في الآيتين لمعنى الكثرة دون الإحاطة.

٢٨- قوله تعالى: " ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ "(سورة الكهف: من الآية ٧٩).

تذكر هذه الآية أن الملك الذي كان ستمر عليه السفينة يأخذ كل سفينة غصبا، ويتقرر بالقرينة أنه (كل) ليس مرادا بها الإحاطة هنا، فالقصد أنه يستولي على كل سفينة تمر عليه، فليس معقولا أن يستولي على كل السفن مطلقا في كل مكان. "فهو عموم معناه الخصوص في الجياد منها الصحاح المارة منها"(١٦٥). غير أن الدلالة على غير الإحاطة هنا متوجه إليها كذلك بقرينتين لفظيتين: مذكورة، ومفهومة، أما المذكورة فهو قوله: (فأردت أن أعيبها)، وأما المفهومة فتقديرها سفينة (صالحة)، فمعنى "كل سفينة أي صالحة، بقرينة قوله (فأردت أن أعيبها)"(١٦٦). حيث إنه لما علَّل خرق السفينة بإرادة أن تكون معيبة فُهِم أن السفينة إذا كانت معيبة لم يأخذها الملك، فهو يأخذ السفن الصالحة فقط، "فقوله: (يأخذ كل سفينة)، أي: صالحة، وقد قرأ كذلك أبي بن كعب(١٦٧)، ولو أبقى العموم على ظاهره لم يكن للتعييب فائدة"(١٦٨). فكانت استقامة المعنى تقتضي أن السفينة المأخوذة لابد أن تكون صالحة،

١٦٣- الرازي، مفاتيح الغيب، ٢٠٢/٢٣.
١٦٤- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ١٩٢/١٧.
١٦٥- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٦٤٨/٥.
١٦٦- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ١٢/١٦.
١٦٧- راجعت كتب القراءات (السبعة لابن مجاهد-النشر في القراءات العشر لابن الجزري- إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي- المحتسب لابن جني) فلم أقف على هذه القراءة. وقد عزاها معجم القراءات لبعض كتب التفسير واللغة وشروح الحديث. ونسبها إلى أبيّ وغيره، جاء فيه: "وقرأ أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وابن عباس وعثمان بن عفان وابن شنبوذ (يأخذ كل سفينة صالحة)". وذكر وصفا مقدرا آخر منسوبا إلى أبي وغيره كذلك جاء فيه كذلك: "وقرأ ابن عباس وسعيد بن جبير وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود (يأخذ كل سفينة صالحة)". د.عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ٢٨٣/٥.
١٦٨- الألوسي، روح المعاني، ٣٣٣/٨.

وحتى يكون في العيب الذي صنع بالسفينة فائدة لأصحابها؛ لأنه يؤدي بهم إلى عدم اغتصاب الملك سفينتهم. ولذا اجتمع في الآية قرينتان كذلك لتوجيه دلالة (كل) لغير الإحاطة، هما القرينة المعنوية، والقرينة اللفظية.

٢٩- قوله تعالى: " گ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک " (سورة الأعراف: من الآية ٨٦).

٣٠- قوله تعالى: " ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ" (سورة التوبة: من الآية ٥).

في الآية الأولى نهي من شعيب (عليه السلام) لقومه عن القعود بكل صراط للصدِّ عن سبيل الله، والتصدي لأهل الإيمان، وظاهر أن دلالة (كل) هو الكثرة، فلا يتصور دلالتها على الإحاطة، بحيث يكون النهي مطلقا للقعود بكل صراط، "ف (كل) للعموم، وهو عموم عرفي، أي كل صراط مبلغ إلى القرية، أو إلى منزل شعيب (عليه السلام)، ويجوز أن تكون (كل) مستعملة في معنى الكثرة كما تقدم"(١٦٩). فدلت القرائن على أن معنى (كل) ليس الإحاطة.

وفي الآية الأخرى أمر للمؤمنين أن يقعدوا للمشركين في كل مرصد، "والمرصد الموضع الذي يرقب فيه العدو، من رصدت الشيء أرصده إذا ترقبته، يريد كونوا لهم رصدا لتأخذوهم من أي وجهة توجهوا، وقيل: اقعدوا لهم بطريق مكة حتى لا يدخلوها"(١٧٠). وليست تدل (كل) على الإحاطة كذلك، إذ الأمر ليس عاما في القعود لهم في كل مرصد عموما، "فهي مستعملة في تعميم المراصد المظنون مرورهم بها تحذيرا للمسلمين من إضاعتهم الحراسة في هذه المراصد فيأتيهم العدو منها، أو من التفريط في بعض ممار العدو فينطلق الأعداء آمنين فيستخفوا بالمسلمين، ويتسامع جماعات من المشركين أن المسلمين ليسوا بذوي بأس ولا يقظة، فيؤول معنى (كل) هنا إلى معنى الكثرة للتنبيه على الاجتهاد في استقصاء المراصد"(١٧١).

٣١- قوله تعالى: " ې ې ې □ □ " (سورة الشعراء).

في هذه الآية استنكار من هود (عليه السلام) لقومه عاد، "والمعنى أنكم تبنون بكل مكان مرتفع علما تعبثون ببنيانه، وتلعبون بالمارة، وتسخرون منهم؛ لأنكم تشرفون من ذلك البناء المرتفع على الطريق، فتأذون المارة، وتسخرون منهم"(١٧٢). وظاهر كذلك أن المراد من (كل) عدم الإحاطة بكل ريع مطلقا، بل التعبير عن كثرة ما بنوا من هذه الأبنية، فالمقصود بكل ريع ما يحيط بهم، "ف (كل) مستعملة في معنى الكثرة، أي في الأرباع المشرفة على الطرق المسلوكة"(١٧٣).

١٦٩- ابن عطية، المحرر الوجيز، ٢٤٦/٨.
١٧٠- البغوي، معالم التنزيل، ٣١٨/٢.
١٧١- الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ١١٥/١٠.
١٧٢- الشوكاني، فتح القدير، ١٢٧/٤.
١٧٣- التحرير والتنوير، ١٦٧/١٩.

الخاتمة (ثمرة التطواف)

أسفر هذا التطواف عن نتائج جزئية جاءت في ثناياه، أما مجمل ثمرته فهو:

- الأصل في معنى (كل) هو الدلالة على الإحاطة، والشمول، والعموم في استخدامها مطلقا، وفي توظيف القرآن الكريم لها خصوصا، فمن مجموع مرات استخدامها في القرآن الكريم البالغ (٣٥٧) مرة تقريبا، قد وظفت للدلالة على غير الإحاطة – وفقا لإحصاء البحث- في (٦٣) مرة منها.

- وردت (كل) مسبوقة بحرف الجر (من) في القرآن الكريم في (أربعة وأربعين) موضعا، وظفت للدلالة على غير الإحاطة في (واحد وثلاثين) موضعا من هذه المواضع، بينما دلت على الإحاطة في (ثلاثة عشر) موضعا منها، مما يتيح القول - استئناسا بذلك- إن (من) قرينة لفظية تصاحب (كل) في القرآن الكريم لتوجيه دلالتها إلى غير الإحاطة – غالبا-. وقد يجتمع مع قرينة (من) السابقة لـ (كل) قرينة وصف المضاف إلى (كل) بصفة محدِّدة، تؤكد معنى غير الإحاطة وتقرره.

- الغالب في (من) السابقة لـ (كل) في القرآن الكريم أن تكون دالة على التبعيض، وهو المعنى النافي لقصد الإحاطة في (كل)، فيكون تبعيض الإحاطة فيها للدلالة على الكثرة، وعدم استغراق جنس ما أضيفت إليه (كل).

- قد تدل (كل) على غير الإحاطة بقرينة معنوية، وقد وظفت للدلالة على غير الإحاطة في القرآن الكريم بالدليل العقلي، ودلالة العرف والعادة إذا كان معنى الإحاطة ممتنعا فيها؛ لتتحول دلالتها إلى معنى التكثير والمبالغة. وقد يجتمع مع القرينة المعنوية قرينة لفظية هي الوصف، فتكون (كل) موجهَّة إلى غير الإحاطة بالقرينتين معا، وهو أثبت للمعنى، وأدلّ على إرادته.

- وظفت (كل) لغير الإحاطة في القرآن الكريم مؤسِّسة، ومؤكِّدة، ووقعت المؤسسة مضافة إلى نكرة، ومضافة إلى معرفة، مذكورا معها المضاف إليه، ومقدَّرا، مما يثبت أن دلالتها على غير الإحاطة ليس خاصا بصورة من صور استخدامها، وإنما يمكن أن يعبَّر عنه بكل هذه الصور، وإن كان وقوعه في المؤسسة المضافة إلى النكرة – حسب مواضع ورودها- أشيع وأوسع.

- أكثر ما دلت (كل) على غير الإحاطة في القرآن الكريم – تبعا لهذا البحث- كان بإضافتها إلى كلمة (شيء)، فقد جاءت مضافة إليها في (تسعة عشر) موضعا من مواضعها (الثلاثة والستين) التي جمعها البحث.

المصادر والمراجع

١- الأخفش: أبو الحسن المجاشعي البلخي (ت٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق: د.هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠.

٢- أسامة بن منقذ (ت:٥١٨هـ)، البديع في نقد الشعر، تحقيق: د.أحمد بدوي ود.حامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد، الجمهورية العربية المتحدة، د.ت.

٣- إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، (ت١١٢٧هـ)، روح البيان، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٤- ابن أبي الإصبع: عبد العظيم بن عبد الواحد العدواني (ت:٦٥٤هـ)، تحرير التحبير، تحقيق: حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الأسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٤.
٥- الألوسي: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
٦- امرؤ القيس، الديوان، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٤.
٧- البَصْري: أبو الحسين محمد بن علي (ت:٤٣٦هـ)، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
٨- البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود (ت٥١٠هـ)، معالم التنزيل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٩- البقاعي: برهان الدين إبراهيم بن عمر (ت٨٨٥هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٩.
١٠- البيضاوي: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر (ت٦٨٥هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ.
١١- الثعالبي: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (ت٨٧٥هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ.
١٢- الجُرْجَاني: الشريف علي بن محمد (تهـ)، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ.
١٣- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت:٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥.
١٤- أبو حيَّان الأندلسي: محمد بن يوسف بن علي (ت٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٥- الخازن: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم (ت٧٤١هـ)، لباب التأويل في معاني التنزيل، تحقيق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.
١٦- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، العين، تحقيق: د.مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، د.ت.
١٧- الرازي: أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر (ت٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ. ١٨- الزبيدي: مرتضى محمد الحسيني (ت١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، ط٢، د.ت.
١٩- الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ه.
٢٠- السبكي: تقي الدين علي بن محمد (ت٧٥٦هـ)، أحكام كل وما عليه تدل، تحقيق: د.طه محسن، دار آفاق عربية، بغداد، ٢٠٠٠.
٢١- السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت:٤٩٠هـ)، أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دارالمعرفة، بيروت، ٢٠٠٠.

٢٢- أبو السعود العمادي: محمد بن محمد بن مصطفى (ت٩٨٢هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
٢٣- السمعاني: أبو المظفر منصور بن محمد (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس، دار الوطن، الرياض، ١٩٩٧.
٢٤- السمين الحلبي: شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
٢٥- السُهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله (ت٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.
٢٦- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
❁ الشَوْكاني: محمد بن علي (ت:١٢٥٠هـ):
٢٧- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: د.سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، ١٩٩٨.
٢٨- فتح القدير، دار ابن كثير بدمشق، ودار الكلم الطيب ببيروت، ١٤١٤هـ.
٢٩- الطاهر بن عاشور: محمد الطاهر بن محمد (ت١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤.
٣٠- عبد اللطيف الخطيب (دكتور)، معجم القراءات، دار سعد الدين، القاهرة، ٢٠٠٠.
٣١- ابن عرفة: محمد بن محمد بن عرفة الورغمي (ت٨٠٣هـ)، التفسير، تحقيق: د.حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس، ١٩٨٦.
٣٢- ابن عطية: أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
٣٣- ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن (ت٧٦٩هـ)، المساعد شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د.محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠.
٣٤- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠.
٣٥- عمر الأشقر (دكتور)، الجنة والنار، دار النفائس، عمان، ط١٣، ٢٠٠٥.
٣٦- عنترة بن شداد، الديوان بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٢.
٣٧- الغرناطي: أحمد بن إبراهيم بن الزبير (ت٧٠٨هـ)، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظي من آي التنزيل، تحقيق: عبد الغني الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٣٨- فاضل السامرائي (دكتور)، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٠.
٣٩- ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: السيد صقر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٣.
٤٠- القَرَافي: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس (ت:٦٨٢هـ)، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تحقيق: د.أحمد الختم عبد الله، دار الكتبي، القاهرة، ١٩٩٩.
٤١- القَزْويني: محمد بن عبد الرحمن (ت٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: د.محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط٣، ١٩٩٠م.
❁ ابن القيم (محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت٧٥١هـ)

٤٢- تفسير القرآن الكريم، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤١٠هـ.
٤٣- بدائع الفوائد، تحقيق: علي محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة، ١٤٢٤هـ.
٤٤- الكَفَوي: أبو البقاء أيوب بن موسى (ت:١٠٩٤هـ)، الكليات، تحقيق: د.عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨.

٤٥- ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٠.
٤٦- مجمع اللغة العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩.
ابن منظور: محمد بن مكرم (ت:٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٤٧- النابغة الذبياني، الديوان، تحقيق: د.حنا الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩١.
٤٨- النسفي: عبد الله بن أحمد (ت٧١٠هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ١٩٩٨.
٤٩- النيسابوري: نظام الدين الحسن بن محمد (ت٨٥٠هـ)، غرائب القرآن، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.
٥٠- ابن هشام : عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : د. عبد اللطيف الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ٢٠٠٠ .

Abstract

This research is directed to study the significance of (all) other than briefing in the Qur'an, and the research was based on the hypothesis of employing (all) to indicate the briefing in the origin of its use, with the possibility of indicating it other than briefing also, in the Noble Qur'an, and accordingly the research tended to count and count for a count The locations of roses (all) in the Holy Qur'an, then identifying evidence indicating other than the briefing of these places. The research was guided by context data in setting the (all) significance other than briefing; As this is determined by the emirates of the linguistic and non-linguistic context.

Therefore, the reliability of referring (each) sign to the context was not informed; Therefore, the research takes into account the data of contextual analysis, is domesticated and based on it. The research title has been defined as (leaving (each) for non-briefing in the Holy Quran). The research was divided into introduction, preamble, two articles and a conclusion.

Keywords (briefing - all - general - leave - to leave - the language of the Noble Qur'an)